دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير مشاركة القوات المسلحة السودانية بتحالف عاصفة الحزم(2015 - 2024م)

د. عَمْرِي عَلي سيد أحمد
كلية أم درمان للطيران والتكنولوجيا

أ. عمر منصور حسن محمد
طالب ماجستير- كلية الدراسات الاستراتيجية - جمعة كرري

المستخلص:

تناولت الدراسة دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير مشاركة القوات المسلحة السودانية بتحالف عاصفة الحزم. **تمثلت مشكلة الدراسة** إن أغلب التحالفات العسكرية التي شاركت فيها القوات المسلحة السودانية مثل تحالف عاصفة الحزم أتت دون تخطيط مسبق وفي ظل غياب التخطيط الاستراتيجي. **من المشكلة نبعت الأسئلة الآتية:** ما دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير مشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم؟ إلى أي مدى يساهم التخطيط الاستراتيجي في تطوير مشاركة القوات المسلحة السودانية وتحويلها إلى شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة؟ **إفترضت الدراسة:** أن التخطيط الاستراتيجي له دور رئيسي في استثمار مشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم؛ بما يضمن تطويرها وتحويلها إلى شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة. **نبعت أهمية الدراسة** من خلال ربط العلاقة فيما بين التخطيط الاستراتيجي والتحالفات الاستراتيجية، إبراز الدور الرئيسي والفعال للتخطيط الاستراتيجي في تحويل التحالفات العسكرية إلى شراكات الاستراتيجية شاملة ومستدامة. **هدفت الدراسة** إلى ربط علاقة التخطيط الاستراتيجي بالتحالفات العسكرية والشراكات الاستراتيجية وإبراز دورها من خلال رصد الفرص والمهددات ونقاط القوى ومواطن الضعف. **إتبعت الدراسة** المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والقانوني والمنهج المقارن. **توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج منها أن غياب التخطيط الاستراتيجي إنعكس سلباً على مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم ولم يسهم في تطوير التحالف وتحويله إلى شراكة استراتيجية. **أوصت الدراسة** بعدد من التوصيات منها تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي وتوظيفه لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم وتحويلها إلى شراكة استراتيجية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية:التخطيط الاستراتيجي، التحالف العسكري، التحالف الاستراتيجي، القوات المسلحة السودانية،عاصفة الحزم .

The Role of Strategic Planning in Developing the Participation of The Sudanese Armed Forces in the Decisive Storm Alliance « 2015–2024 AD»

Dr. AMRY ALI SAYED AHMED
Mr. OMER MANSOUR HASSAN

Abstract:

The study addressed the role of strategic planning in developing the participation of the Sudanese Armed Forces in the Decisive Storm Alliance. The problem of the study was that most of the military alli-

ances in which the Sudanese Armed Forces participated like the Decisive Storm Alliance came without prior planning and in the absence of strategic planning. From the problem, the following questions arose: What is the role of strategic planning in developing the participation of the Sudanese Armed Forces in the Decisive Storm Alliance? To what extent does strategic planning contribute to developing the participation of the Sudanese Armed Forces and transforming it into comprehensive and sustainable strategic partnerships? The study assumed: Strategic planning has a major role in investing in the participation of the Sudanese Armed Forces in the Decisive Storm Alliance; in a way that ensures its development and transformation into comprehensive and sustainable strategic partnerships. The importance of the study arose from linking the relationship between strategic planning and strategic alliances, highlighting the main and effective role of strategic planning in transforming military alliances into comprehensive and sustainable strategic partnerships The study aimed to link the relationship between strategic planning and military alliances and strategic partnerships and highlight their role by monitoring opportunities, threats, strengths. The study followed the historical, descriptive, analytical, legal and comparative approaches. The study reached several results, including that the absence of strategic planning negatively affected Sudan's participation in the Operation Decisive Storm Alliance and did not contribute to developing the alliance and transforming it into strategic partnerships. The study recommended a number of recommendations, including activating the role of strategic planning and employing it to develop Sudan's participation in the Operation Decisive Storm alliances and transforming it into a comprehensive and sustainable strategic partnership.
Keywords: Strategic planning, Military alliance, Strategic alliance, Sudanese Armed Forces, Decisive Storm

المقدمة:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي من أهم مناهج وعلوم وفنون الإدارة، فالتخطيط الاستراتيجي في المجال العسكري يعد بمثابة أحد فروع الإدارة التي تعمل على حسن استخدام وتوظيف وتسخير الموارد المادية والبشرية والوسائل الممكنة والمتاحة في فنون الحرب والقتال والشراكات العسكرية، والتي تهدف إلى وضع الخطط التي من شأنها أن تحافظ على أمن وسلامة واستقرار الوطن والمواطن والمحيط الاقليمي والدولي،

وتشمل عدد من المعطيات الأساسية والجوهرية التي تستخلص مما يتم رصده من عقبات ومهددات وتحديات وما يتم استخلاصه من نقاط قوة ومواطن ضعف لتشكل الفرص التي تقود إلى تحقيق الأهداف العسكرية المنشودة.

تعد التحالفات العسكرية من أهم الشراكات التي تشهدها الساحات والميادين والجبهات العسكرية في عالمنا الحالي، لذلك بدأت العديد من التحالفات في المجال العسكري فقط ثم تطورت إلى أن أصبحت شراكات استراتيجية في عدة مجالات متنوعة كالمجال الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والمالي والصناعي والاجتماعي والثقافي، ما يعني أن العالم مقبل على تحالفات من شأنها أن تعمل على جمع مصالح الدول وتوحيد صفوفها في شتى مجالات الحياة المختلفة بما يسهم في عقد شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة.

يشير واقع الحال إلى أن السوداني يمتلك مكانة فريدة ومميزة بإعتباره حلقة وصل بين دول القارة الافريقية والدول العربية، فالسودان يرتبط بعلاقات استراتيجية مع العديد من دول العالم وقد مكنته هذه العلاقة من المشاركة في العديد من التحالفات العسكرية والتي اخرها تحالف عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية، والتي كان يفترض بهذا التحالف أن يتطور ويتحول إلى شراكة استراتيجية متنوعة في شتى المجالات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يسهم في خلق علاقة شاملة ومستدامة.

أولاً/ التخطيط الاستراتيجي والتحالفات العسكرية والشراكات الاستراتيجية مدخل مفاهيمي

مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

يعتبر مصطلح التخطيط الإستراتيجي من المصطلحات المركبة وهي المصطلحات التي تحتوى على كلمتين أو أكثر وتمثل كل كلمة في هذا المصطلح علم في حد ذاته وتبرز أهمية هذه الكلمة من خلال معرفة الفرق بين التخطيط الإستراتيجي والتخطيط العادي, فالتخطيط العادي يبدأ بالحاضر ويحلل المتغيرات المتوقعة إذا ما استمرت الإتجاهات الحالية, ولكن التخطيط الإستراتيجي لا تحده الاتجاهات الحالية, وقد لا تكون ذات علاقة قريبة بالإتجاهات الحالية للمنظمة بل تعكس التغيرات البيئية المتوقعة في المستقبل[1].

يعمل التخطيط بمفهومه العادي على التنبؤ بالمستقبل وهي مهمة تعتمد على دراسة وتحليل بيانات ومعلومات الماضي والحاضر أما التخطيط الإستراتيجي فيسعى لتشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى غالباً ماتتصف بالجرأة والمبادرة وقد يسبق تحقيقها إجراء تغيرات أساسية وجوهرية في البيئة[2].

وعلى هذا المصطلح يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه:

أ. الأسلوب الذي تختاره الإدارة للإستفادة من الموارد المتاحة, وتحقيق أفضل النتائج من خلال الإستفادة من نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف[3].

ب. إتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد رسالة المنظمة وتكوين سياستها وتحديد أهدافها, و تحدد أسلوبها وشخصيتها وتميزها عن غيرها من المنظمات[4].

ت. هو تخطيط طويل الأجل تضعه الإدارة العليا لتحقيق الأهداف التنظيمية في المستقبل وفق تنبؤ يعتمد على خبراتهم وقدراتهم على إستشراف المستقبل[5].

ث. كشف حجب المستقبل لأي منظمة عن طريق محاولة التنبؤ بملامحها وتوجهاتها ومسارها وأهدافها ومجالات عملها وأنشطتها والتحولات والتغيرات التي تدخل عليها في المستقبل[6].

ج. التخطيط الذي ينبع من خلال فكر إستراتيجي, وينبثق من خلال رؤى إستراتيجية متضمنة لنقاط القوى والضعف ومشتملة على الفرص والمهددات السياسات والغايات والأهداف التي يتم تطبيقها في فترة زمنية معينة للإستفادة من الإمكانات المادية والبشرية المتاحة بالشكل الذي يحقق أقصى فائدة في أقصر وقت وبأقل التكاليف والخسائر، وينفذ من خلال إدارة إستراتيجية واعية ورشيدة[7].

خصائص التخطيط الإستراتيجي:

يتمتع التخطيط الإستراتيجي بالعديد من الخصائص والتي تبدأ من التفكير التحليلي العميق والذي يقوم على أساس لواقع مدروس, ثم توقع النتائج المستقبلية وما يجب أن تصل إليه الدولة أو المنظمة من خلال معرفة الفرص والإمكانات المتاحة ومعرفة التهديدات والمخاطر المحتملة, ومن ثم إعطاء القيادة والإدارة نظرة وفكرة شاملة لكافة المتغيرات الخارجية, وبعدها مساعدة الإدارة على تحليل درجة المخاطر المحتملة وإعداد الخطط والإستراتيجيات الرئيسية الكفيلة لمواجهتها, وأخيراً وضع الخطط والإستراتيجيات البديلة[8].

عناصر التخطيط الإستراتيجي:

تم تحديد عناصر التخطيط الإستراتيجي من خلال وضع الإطار العام للإستراتيجية, ودراسة العوامل البيئية المحيطة بالمنشأة سواء كانت خارجية أم داخلية مع تحديد الفرص المتاحة والقيود المفروضة, وتحديد الأهداف والغايات, ووضع الإستراتيجيات البديلة والمقارنة بينها, ثم إختيار البديل الإستراتيجي الذي يعظم من فرصة تحقيق الأهداف في ظل الظروف البيئية المحيطة, ووضع السياسات والخطط والبرامج والموازنات بحيث يتم ترجمة الأهداف والغايات طويلة الأجل إلى أهداف متوسطة وقصيرة الأجل ووضعها ضمن إطار زمني, وتقييم الأداء على ضوء الأهداف والإستراتيجيات والخطط الموضوعة مع مراجعة وتقييم هذه الإستراتيجيات في ظل الظروف البيئية المحيطة, وإستيفاء المتطلبات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية مع مراعاة تحقيق تكيف المتغيرات المصاحبة للقرارات الإستراتيجية[9].

أهمية التخطيط الإستراتيجي:

يعمل التخطيط الإستراتيجي على تطوير دور المنظمات ليلائم الإحتياجات المتنوعة والمتغيرة للفئات المستهدفة, ويساعد على خلق هوية للمنظمة وينمي قاعدتها الشعبية وذلك من خلال منح الإحساس بالأمان, ويساعد المنظمات على الإستجابة بفاعلية للمطالب والإحتياجات, ويساهم في حل المشاكل التي تواجه المنظمات من خلال معرفة القدرات ونقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المهددات, كما تحسن من إستخدام وتوزيع المواد المتاحة للمنظمة, يقلل من درجة المخاطر المرتبطة بالمتغيرات الخارجة عن سيطرة وإدارة المنظمة وتوفير المرونة للتكيف مع هذه المتغيرات, يرسم إتجاهات الخطة التشغيلية وزمنها في حدود الموارد الموجودة والإمكانات المالية المتاحة, ويحدد طرق الرقابة وقياس الأداء[10].

أهداف التخطيط الإستراتيجي:

تختلف أهداف التخطيط الإستراتيجي بحسب إختلاف الجهة التي تطبق هذا التخطيط وبحسب الجهة المستفيدة منه فالحكومة أو الدولة يهمها بالدرجة الأولى تنفيذ الإستراتيجية القومية والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم والنمو للمحافظة على وحدة وسلامة البلاد والمواطنين وتعتبر هذه الأهداف الرئيسية لعملية التخطيط الإستراتيجي, يأتي بعدها التخطيط الإستراتيجي في المجال التنموي وترتكز أهدافها على تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة وتحقيق مبدأ التوازن والتجانسي في التركيبة السكانية, والتفاعل الإيجابي مع الثقافة والفكر الإنساني, وتنمية الأفراد صحياً واجتماعياً, وتحقيق التوازن في الحياة[11].

فوائد التخطيط الإستراتيجي:

يحقق التخطيط الإستراتيجي مستوى عالٍ من الالتزام بتنفيذ غايات المنظمة من جانب أصحاب المصالح, وذلك من خلال إشراكهم في عملية التخطيط والتنفيذ, ويساعد على توضيح المواقف وتوحيد السبل المختلفة في التخطيط من خلال الإستشارات والمفاوضات التي تتم بين المخططين والمنفذين والمستفيدين, ويتيح الفرصة للبناء على حسب الطلب من خلال حصر الإحتياجات والأولويات وفي حدود الموارد والميزانيات المتاحة للدولة، ويحقق الأهداف الحكومية من خلال وضع الإطار السياسي والتنظيمي[12].

أساليب وطرق إعداد التخطيط الإستراتيجي:

توجد أربعة أساليب يتم الإعتماد عليها في إعداد التخطيط الإستراتيجي وهي كالتالي :

أ. إعداد التخطيط الإستراتيجي من أعلى إلى أسفل أي أن تقوم الإدارات العليا بوضع وصياغة الخطة الإستراتيجية وتعمل الإدارات السفلى أو الدنيا على التنفيذ.

ب. إعداد التخطيط الإستراتيجي من أسفل إلى أعلى وفيها يتم وضع التخطيط الإستراتيجي بواسطة الإدارات الدنيا أو السفلى ومن ثم يعرض على الإدارة العليا للمراجعة والإعتماد والأمر بتنفيذ الخطط.

ت. تجمع بين الطريقتين الأولى والثانية وفيها تقوم الإدارة العليا بوضع الخطوط العريضة للإدارات الدنيا بحيث تتمتع بمرونة عالية في وضع خططها ومن خلال الحوار يتم صياغة الإستراتيجية.

ث. العمل كفريق وفيها يتم وضع الخطط الإستراتيجية بمشاركة الإدارات العليا والدنيا والعاملين في المنظمة وتعتبر هذه الطريقة المثلى لأنها تشمل جميع العاملين في المنظمة وتضمن سلامة التنفيذ[13].

مزايا التخطيط الإستراتيجي:

يجمع مصطلح التخطيط الإستراتيجي بين عناصر التخطيط والإستراتيجية ليكونا مجموعة من المزايا المتكاملة والمتنوعة التي تقود لتطبيق خطة إستراتيجية شاملة فالإستراتيجية توضح لنا الرؤية المستقبلية والتخطيط يرسم لنا الطريق المؤدي إلى المستقبل, والإستراتيجية تضع الرسالة والتخطيط يوضح لنا الفجوات والعقبات والمخاطر والطرق البديلة, والإستراتيجية تحدد لنا الأهداف والتخطيط يحدد الزمن المناسب للوصول للأهداف، والميزة الداعمة لتحقيق ذلك هي وضوح الرؤية المستقبلية وسلامة القرارات الإستراتيجية المتخذة, والقدرة على التفاعل مع البيئة المحيطة للمنظمة على المدى البعيد, وبالإضافة إلى القدرة على

تحقيق النتائج الإقتصادية والمالية, وتدعيم مركز المنظمة التنافسي, والقدرة على إحداث تغيير, وتخصيص الموارد والإمكانات وإستغلالها بطريقة فعالة[14].

العوامل المؤثرة في التخطيط الإستراتيجي:

يتأثر التخطيط الإستراتيجي بمجموعتين من العوامل وهما:

أ. العوامل الخارجية: العوامل التي لا ترتبط إرتباط مباشر بالمنظمة ولا تخضع لسلطاتها وصلاحياتها ولكنها تؤثر فيها ومنها العوامل الإقتصادية وهي العوامل المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وأساليبه في مواجهة الغلاء وتدني الأُجور والبطالة والتضخم وغيرها.

ب. العوامل الداخلية: هي العوامل المرتبطة إرتباط مباشر بالمنظمة وتؤثر في خطط وإستراتيجيات المنظمة بشكل مباشر ومنها حجم المنظمة ومركزها المالي, ونوعية الخطط التي تطبقها المنظمة, ومدى توفر المواد الخام, والعمالة المدربة[15].

مقومات التخطيط الإستراتيجي:

للتخطيط الإستراتيجي العديد من المقومات التي يحتاجها لتحقيق أهدافه ومن أبرز هذه المقومات:

أ. **المرونة الحركية** وتعني سهولة تعديل أوتغيير أو إلغاء بعض عناصر الخطط لتتماشى مع الظروف الجديدة والمتغيرات التي إستجدت وحدثت أثناء تنفيذ وتطبيق الخطة.

ب. **العمق وعدم الشكلية** أي إهتمام التخطيط الإستراتيجي بالمضمون العملي الذي يصل إلى أعماق المجتمع ويحقق أهدافه ويشبع حاجاته.

ت. **الوضوح والواقعية** في الأهداف ويقصد بالوضوح البساطة التي تمكن المنفذين من فهم الخطة الإستراتيجية, ويقصد بالواقعية أن يكون التخطيط معتدلاً في أهدافه وغير مرهق.

ث. **الإعتماد على البيانات** الدقيقة والمعلومات الصحيحة لكي تساعد في تحديد الأهداف.

ج. **الدقة** وتعني دقة تحديد البرنامج الزمني ليتناسب مع الخطة الموضوعه.

ح. **الشمولية** ويقصد بها إشراك جميع المستويات والتنسيق فيما بينهم لتكامل الجهود, وتحقيق المتابعة وسهولة إحكام الرقابة[16].

العقبات التي تواجه تنفيذ التخطيط الإستراتيجي:

من أهم العقبات التي تعترض تنفيذ الخطط الإستراتيجية

أ. عدم شعور العاملين بإنتمائهم للمنظمة أو إعتراضهم على الخطط الإستراتيجية أو رفضهم للتنفيذ الناتج من عدم إشراكهم في وضع وصياغة الخطط الإستراتيجية.

ب. عدم إدراك دور بنية المنظمة وتركيبتها في عملية التنفيذ.

ت. غياب التوجيهات والنماذج التي تضمن تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

ث. قصور الموارد المالية عن دعم تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

ويضاف إليها:

أ- عدم وضوح المهام والمسؤوليات.

ب-عدم إعطاء الخطط الوقت الكافي للتنفيذ والاستعجال في حصد النتائج.

ت-عد إلتزام واضعي الخطط الإستراتيجية بالميزانية الموضوعة من قبل الدولة.

ث-عدم الالتزام بتفيذ الخطط الإستراتيجية المجازة والمحددة والإنحراف عن الخطة[17].

متطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي:

توجد العديد من العوامل التي تساعد على نجاح التخطيط الإستراتيجي ومنها:

أ- وجود إدارة عليا تؤمن بالتخطيط الإستراتيجي وهيكل تنظيمي واضح للمؤسسة.

ب-توفر الإمكانات المادية والمهارات المناسبة والمتنوعة للقيام بالتخطيط.

ت-توفر صورة واضحة عن البيئة وعن نقاط القوة فيها ومعرفة جوانب القصور.

ث-توفر القناعة للمشاركة بالخطة وإلتزام العاملين في المنظمة بالتخطيط[18].

ثانيا: مفهوم التحالف:

- عرفة قاموس إكسفورد للقانون الدولي العام بأنه اتحاد رسمي أو رابطة بين دول تهدف إلى تحقيق هدف مشترك من خلال العمل المشترك[19].
- وفقا لموسوعةBritannica اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر بموجبه يتم تقديم دعم متبادل بينهم في حالة الحرب[20]
- تعبير يطلق إجمالاً على تنظيم أو إلتزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أُخرى أو عدة دول في ظروف معينة[21].
- الحلف أو التحالف في قاموس العلوم السياسية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدات المتبادلة في حالة الحرب[22].
- عرف (سنايدر) التحالف بأنه جمعيات رسمية للدول لاستخدام أو عدم استخدام القوة العسكرية[23].

أنواع التحالف:

تختلف التحالفات وتتنوع وفقاً لمتغيرات البيئة الدولية والاقليمية والتي دائماً ما تكون السبب الرئيسي وتشكل الدافع الحقيقي الذي أدى إلى إجراء وعقد هذه التحالفات والتي إما أن تكون وفقاً للمخاوف وهنا تكون التحالفات تحوطية وتكون في شكل تحالفات تعزيزية أو استباقية أو استراتيجية أو تكون وفقاً للمهددات وهنا تكون التحالفات هجومية أو دفاعية أو الإثنان معاً ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ. التحالفات التعزيزية: وفيها تتحالف الدولة مع دولة أُخرى أو عدة دول لتعزيز قوتها في مواجهة العدو.

ب. التحالفات الاستباقية: وفيها تتحالف الدولة مع دولة أُخرى أو عدة دول من أجل استباق تحالفها مع العدو وذلك من أجل المحافظة على قوتها، ما يعني تحقيق نوع من توازن القوى.

ت. التحالفات الاستراتيجية: وفيها تتحالف الدولة مع دولة أُخرى أو عدة دول للإستفادة من أراضيها أو آلياتها أو جنودها وغيرها من الأغراض التي تحقق بها مصالحها[24].

ويقسم (ايدوين فيدر) التحالفات إلى:

أ- التحالفات الهجومية وهي تحالفات تنشأ بغرض الهجوم على الدولة المتحالف ضدها.

ب-التحالفات الدفاعية وهي تحالفات تنشأ بغرض التصدي للهجمات الموجهة ضد الدولة المتحالف معها.

ت-التحالفات الهجومية والدفاعية: هي تحالفات تقوم بالهجوم والدفاع معها[25].

اشكال التحالفات:

– **التحالف العسكري:** مصطلح مركب يضم التحالف والذي يعرف من الناحية اللغوية بأنه إسم مصدر والفعل منه يتحالف تحالفا فهو متحالف ومنه يقال تحالف الفريقان أي تعاهدا فيما بينهما على الاتحاد والتناصر والتساعد والتأييد وأما تعريف مصطلح العسكرية فمأخوذ من عسكر يعسكر معسكراً وهو جميع العدد الكبير من الجنود في مكان ما، مماس بق يمكن القول بأن التحالفات العسكرية عبارة عن تعاهد وتعاقد وتعاون بين دولتين أو أكثر على تجميع الجيوش والجنود في مكان وزمان ما لتحقيق أهداف مشتركة.

التحالفات العسكرية: صراع شكل فيه طرفين أو أكثر من مجموعة الدول المتعاقدة للحصول على أهداف الأمن القومي المشتركة أو حمايتها[26].

أهداف التحالف العسكري[27]:

أ. أهداف عسكرية حربية وتتمثل في صد العدوان وردع العدو المعتدي على الدولة أو الدول الأُخرى، حماية كيان الدولة وسيادتها على اقليمها ضد أي هجمات محتملة أو أي عدوان يهدد وجودها، والمحافظة على استقرار الأمن القومي والوطني والدولي بين الدول، زيادة القوة العسكرية لدى الدولة الدول ودعم القوات العسكرية بالعدد والسلاح والقوة، التأثير على الروح القتالية للجيوش بوجود قوات داعمة ومساندة لهم.

ب. أهداف سياسية المحافظة على العلاقات والروابط بين دول التحالف، وقد تستخدم كوسيلة ضغط ينتج عنها مقاطعة سياسية للدول المعادية للتحالف أو الرافضة للتحالف لإجبارها على الإنضمام للتحالف.

ت. أهداف إنسانية تضمن من خلالها الدول إنسياب وصول المساعدات الإنسانية وايصال الغذاء والدواء إلى أي دولة من دول التحالف أو استخدام أي أرض من أراضي دول التحالف لتوفير بيئة آمنة وحاضنة للاجئين والنازحين والمهجرين من دول التحالف الأُخرى.

ث. أهداف أمنية تبادل المعلومات الأمنية وحفظها وتوظيفها لخدمة المصالح المشتركة وضمان إعاقة أو ايقاف كل ما من شأنه أن يهدد أمن أو استقرار أو سيادة أو وجود دول التحالف.

ج. أهداف اقتصادية تبادل المعاملات التجارية وإقامة الشراكات بين الدولة وغيرها من دول التحالف[28]، كما أنها تهدف في بعض الأحيان إلى اقامة مقاطعات اقتصادية للدول المعادية للتحالف أو الرافضة للإنضمام.

التحالف الاستراتيجي:

يمكن تقديم التحالف لاستراتيجي كبديل استراتيجي يجب استغلاله وذلك لتحقيق أهداف مشتركة لجهتين أو أكثر, وبذلك يعتبر التحالف لاستراتيجي من الناحية الإستراتيجية مرتبط بالتكامل بين مؤسسات

الدول ويعرف على النحو الآتي:

- التحالف الستراتيجي بأنه سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية, بهدف تعظيم الإفادة من الموارد المشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لإستيعاب متغيرات بيئية تتمثل في الفرص والتحديات وقد تأتي إستراتيجية التحالف استجابة لمتغيرات بيئية أو لاستباق متغيرات متوقعة[29].
- التحالف الاستراتيجي إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق, فالتحالف يؤدي إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات, و تشارك التحالفات في الأرباح و المنافع والمكاسب الملموسة وغير ملموسة[30].
- التحالف الاستراتيجي مشروع مشترك في شكل مشاركة بين شركة عالمية ومنشاة أخرى بدولة مضيفة[31].
- التحالف الاستراتيجي ينطوي على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات المتنافسة في أقطار مختلفة لتحقيق هدف محدد[32].
- التحالف الاستراتيجي: هو شكل من أشكال التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة, والمشاريع المختصة التي تجمع مؤسستين بصفة دائمة يمكن أن توضح خاصة إذا كانت المبادلات تعتمد على علاقات التعاون ,تحتوي على معلومات متواصلة للمعارف المشتركة و لتبادل الإطارات[33], هذا النمط من العلاقات يؤدي إلى تحقيق مصالح مشتركة.

مما سبق يمكن القول بأن التحالف الاستراتيجي هو اتفاق بين مؤسسات مستقلة تابعة لبلدين أو عدة بلدان تتعاقد لفترة طويلة لخلق شراكات تكاملية تهدف لتحقق مصالح مشتركة بشكل شامل ومستدام.

محاور التحالف الاستراتيجي:

التحالف الاستراتيجي علاقة قوة أو علاقة سلطة ترتكز حول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أ. **المشروع:** هو عبارة عن رؤيا عامة مشتركة, يهدف لتحقيق مصالح مشتركة في المشروع, والتحالفات الإستراتيجية تتجسد بتبادل للموارد بالمعنى الواسع,أصول طبيعية,وسائل البشرية,مهارات تكنولوجية.

ب. **العلاقة:** تفاعل يترجم بتجسيده الواقعي, وأساسها الإنسانية ومبنية على الاتصال وتبادل المعلومات، ومبنية على بحث مشترك للأهداف المتوسطة وطويلة الأجل, وفق شروط تسمح بعودة الفائدة للشركاء.

ج. **العقد:** الطابع المعقد والغامض للتحالفات ويجسد الكيفية القانونية التي تختارها المؤسسات المتعاملة لتنظيم علاقاتها فيما بينها في ميدان خاص بالعقود أو قانون المؤسسات، والإطار الشرعي القانوني والتنظيمي فيما بين المؤسسات من طرف المجتمع ككل.

خصائص التحالف الاستراتيجي:

للتحالف الاستراتيجي عدد من الخصائص ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ. البنود القانونية التي تضبط الإطار العام ,إذ من الضروري الحرص على عقد جيد مع المتعاملين و قد يكون أحيانا غير كاف لتدارك كل المخاطر التي يحتمل ظهورها خلال فترة التحالف.

ب. تقارب الثقافات بين المتعاملين, وهذا حتى يكون مرور التيار سهلا بين المتعاملين لتبادل وجهات النظر والإحساس بأنهم مجموعة واحدة ذات مصالح مشتركة ترمي إلى هدف محدد.

ج. التحالف الاستراتيجي يجب أن يكون متوازن والمقصود هو التوازن في السلطة والمردودية.

د. المرونة والتي تحدد نوع العلاقة ودرجة العقلانية والتفاهم و حجم المخاطر و المعلومات و المصالح والظروف البيئية المحيطة, ولا يوجد أبداً تحالف استراتيجي جامد و لكن يتغير باستمرار وفق متغيرات بيئية مستمرة الحركة مثال: حجم التهديدات والمخاطر, التجارة الدولية والعالمية, التكتلات الاقتصادية والدولية, حجم المخاطر السياسية.

هـ. من حيث الشكل قد تكون التحالفات الإستراتيجية ثنائية أو متعددة الأطراف, كما قد تكون على شكل إحتواء لشركة كبرى أو مظلة كبرى كاحتواء وكيل واحد لعدد من المؤسسات.

و. من حيث التوقيت قد تكون التحالفات الإستراتيجية في فترة زمنية محددة أو غير محددة, وقد تكون قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل, والتحالفات الإستراتيجية قد تكون متكافئة في المخاطر والمصالح, كما قد تكون في صيغة عقد إذعان تحقق مكاسب طرف على حساب خسائر ومخاطر الطرف الأخر.

ز. من حيث البئية فالتحالف الاستراتيجي يبين أن البيئة التنافسية متغيرة ومخاطرها في تزايد مستمر[34].

ح. من حيث المخاطر فمنها ما يهدف إلى تقليل درجة المخاطرة المرتبطة بتطوير التكنولوجيا جديدة، أو تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج أو دخول سوق جديدة بتكلفة منخفضة, هذا بطبيعة الحال يؤدي إلى ضرورة البحث عن شركاء للتعاون معهم لمواجهة المخاطر و خاصة الشركاء الجدد في السوق.

ط. التحالفات بين الشركات الكبيرة والصغيرة والتحالفات بين الحكومات أو الحكومة والشركات أصبحت ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات لمواجهة التحديات التكنولوجية والبيئية المالية.

أهمية التحالفات الاستراتيجية[35]

إكتسبت التحالفات الاستراتيجية قدراً كبيراً من الأهمية لعدة أسباب منها:

أ. امتداد العلاقات التكنولوجية المتداخلة في البحوث والتطوير سواء البحوث الأساسية أو التطبيقية.

ب. يتطلب إنتاج التكنولوجيا تحالفات بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والحكومات والمؤسسات الدولية مثل اليونامید والفاو ومنظمة الصحة العالمية والأُمم المتحدة وغيرها .

ج. التعاون في عالم الأعمال يدعو إلى إنشاء تحالفات ثنائية أو متعددة الأطراف مثال ذلك التعاون بين الدول العربية في سبيل إنشاء المناطق الحرة والإتحادات الجمركية والسوق العربية المشتركة مستقبلاً.

يضاف إليها:

أ. مواجهة الأزمات من خلال تحديد نقاط القوى ومواطن الضعف والمهددات والمحددات والفرص.

ب. ضمان توفير الإحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لإختراق الأسواق الجديدة.
ج. توفير الدعم والإسناد والإمداد بما يعزز القدرات والامكانيات.

أهداف التحالف الاستراتيجي:

التحالف الاستراتيجي ينتظر منه يحقق للمؤسسات المتحالفة جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي :

أ. **تقليل المنافسة :** فالمؤسسات المتحالفة تتفق على أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها معاً، فتقل بينها المنافسة على الأسواق .

ب. **اقتسام المخاطر :** كل نشاط اقتصادي معرض لمخاطر متنوعة، لا يمكن للمؤسسة الواحدة التصدي لها بمفردها والتحالف من شأنه أن يؤدي إلى اقتسام المخاطر، فوجود مؤسستين متحالفتين تنشطان في مجال واحد يسمح لكليهما بتخفيض المخاطر المتنوعة إلى النصف.

ت. **التكامل في الإنتاج** : أصبحت دورة حياة المنتج في العصر الحالي صغيرة جداً، ففي السابق كان المنتج يعيش فترة أطول ابتداء من ظهوره ومرورا بنموه ثم رواجه ووصولا إلى زواله، ولم يعد حاليا التمييز بين هذه المراحل نظرا لتطور وسائل الإعلان والإشهار وطرق التسويق الحديثة، وسرعة التقليد التي تؤدي إلى تكسير الأسعار، وهذا ما يقتضي من المؤسسة اعتماد السرعة في تغيير المنتج، إلا أن عملية التجديد والإبداع قد لا تكون ممكنة لمؤسسة بمفردها، لكنه قد يكون أسهل إذا اجتمعت قدرات وكفاءات مؤسستين، وعليه فالتحالف من شأنه تجاوز هذا الإشكال.

ث. **تجاوز عقبات التسويق :** تتحمل المؤسسات اليوم مصاريف إضافية من أجل إيصال معلومات عن المنتج للمستهلك، وقد يسبق وجود المؤسسة في الأصل دراسات للسوق تمثل تكاليف إضافية، كما تعترض عملية التسويق عدة عقبات تتعلق بالوسائل الضرورية لتنفيذ الخطة التسويقية، ومن جانب آخر لم يعد بإمكان المؤسسة أن تقوم بعملية الإنتاج ثم تبحث عن السوق التي تستوعب تلك المنتجات، وحتى يمكنها تخفيض تكاليف التسويق وتجاوز عقباته، تلجأ إلى التحالف مع منظمات أخرى ذات قدرات في هذا المجال.

ج. **اتساع نطاق المعرفة :** لقد اختلفت مصادر الثروة عما كانت عليه قديما فقد كان التركيز في ما مضى على عوامل الإنتاج المتمثلة في الأرض، العمل ، رأس المال، أما حاليا فقد أصبحت المعرفة عاملاً أساسياً لتحقيق الثروة، فالمعلوماتية وشبكة الإنترنت ومختلف المعارف حققت لأصحابها ثروة حقيقية استفردت بها الدول المتقدمة، والمعرفة تتطلب تحالفات استراتيجية بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والجامعات ومراكز البحث والتدريب، يسمح ذلك للمؤسسة من اكتساب خبرات إضافية تمكنها من التطور والنمو والبقاء في السوق[36].

شروط بناء التحالف الاستراتيجي:

التحالفات الاستراتيجية محكومة بعدد من الشروط منها:

أ. فهم القدرات: معرفة قدرات أطراف التحالف المزمع تكوينه وفهم ثقافة واستراتيجية كل شركة وتحديد وتشكيل رؤية كل طرف وتوصيلها للأطراف الأخرى بشكل سهل وواضح حتى يمكن

بناء الرؤية المشتركة بينهم وتكوين أو وضع تصور للتوقعات أو النتائج الممكن تحقيقها من وراء تكوين التحالف.

ب. وجود الميزة التنافسية: سواء كانت إنتاجية أو تكنلوجية أو تسويقية وأن تكون مساهمات كل طرف متوازنة وأن يتفق الطرفان على الاستراتيجية العالمية المزمع اتباعها وأن يكون إحتمال تحول أحد الأطراف إلى منافس قوي في المستقبل إحتمالاً ضعيفا وأن يكون من المفضل التعاون مع الطرف الآخر بدلاً من منافسته وأن يكون هناك توافق بين الشركتين على مستوى الإدارة العليا لكل منهما.

ج. تحقيق التكامل: بحيث يسمح بدخول أسواق جديدة وتقليص وقت الإبتكار و الإبداع ويتم فيه نقل التكنولوجية لخلق ظروف وأفكار جديدة ومنتجات جديدة وتحسين الجودة ويسمح بفتح أفاق تجارية جديدة ككسب قنوات تجارية جديدة وتغطية أفضل للسوق وتدعيم المصداقية بأقل التكاليف وأقل المخاطر.

د. تحقيق التوازن: بين الأهداف ومصالح الجماعات ذات التأثير الاستراتيجي, وتوضيح الرؤية المستقبلية لكافة العناصر المتعلقة بالأنشطة, بما يتضمن الإعداد مسبقا والاختيار بين البدائل المتعلقة بالاهداف والإستراتيجيات و الإجراءات و القواعد و البرامج والموازنات[37].

إستراتجيات تطوير التحالف:

تختلف إستراتجيات تطوير وتنمية التحالف حسب أهداف المؤسسة والتي منها:

أ. ضمان السيطرة: بمجرد تقادم المنتوج يصبح عادياً استبداله بمنتوج جديد بالنسبة للمستهلك حتى لو كان ذو علاقة تجارية ومميزة, لذا فالتحكم في السعر عن طريق تخفيض التكاليف يبقى هو عنصر الوحيد لجلب المستهلك.

ب. إستغلال الفرص الجديدة: من أجل تحديد واستمرارية علاقة التحالف, تبحث المؤسسة عن فرص جديدة للاستثمار بهدف جذب الشريك الأجنبي وهذا بهدف التطوير الداخلي للتكنولوجية, الإندماج, تحالفات رأسية أو عمودية للتموين, تكوين (عقد المشاركة)

ت. العرض الدائم للنتائج: يجب عرض الدائم والمباشر للنتائج المستنبطة من التحالف وهذا من أجل الابقاء على الحماس والاستمرارية.

ث. الوصول إلى الكتلة الحرجة: يقصد بها الحجم الكافي من اندماج عدة مؤسسات لنفس النشاط في مؤسسة كبيرة من أجل ضمان بقاءها واستمرارية المؤسسة[38].

ج. التعرف والحصول على تكنولوجية جديدة : تعتبر التكنولوجية عنصر ضروري للتنمية لأنها الثروة التي تبحث عنها المؤسسة, وللحصول عليها هناك عدة طرق منها: التحالف مع المؤسسات الناشئة, التطوير الداخلي للتكنولوجية عن طريق اتفاق التراخيص,التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالية, الابحاث والتطوير عن طريق التعاون, علاقات مع الميدان الجامعي, وينطوي هذا ضمن المجال العلمي للأبحاث من اجل التطوير والتحسين.

ح. التخصص داخل التجزئة من السوق: تكون هذه الاستراتيجية عندما تكون المؤسسة غير رائدة في السوق.

7. الاكتساب المبكر للحصص السوقية: لاكتساب حصص سوقية في أقرب الآجال وقبل المنافسين يتطلب من الشركاء مراعاة التحمل التكاليف الباهضة للأبحاث و التطويرمن أجل تحديد الحصص المناسبة, وتحمل الأعباء اللازمة للحملات الإشهارية التي تدوم على الأجل الطويل, وضمان إمكانية توزيع الحصص السوقية.

عوامل نجاح التحالفات اللإستراتجية:

بالإضافة إلى الشروط السابقة، توجد عوامل أُخرى ضرورية لنجاح التحالفات الإستراتجية منها :

أ. إستشعار الإدارة بأهمية التسلح بالإستراتيجيات التنافسية متضمنة التحالفات الإستراتيجية, وتزويد طاقم الإدارة بقدرات وتوجهات التفكير الإستراتيجى كمدخل للتخطيط الإستراتيجى للتحالف.

ب. تهيئة قاعدة بيانات ومعلومات عن الشركاء المحتملين والمستهدفين بالتحالف محلياً وإقليمياً وعالمياً وتحديثها بشكل مستمر, لتكون أساساً لخطط وقرارات التحالف[39]

ت. طبيق رسالة للمشاركة في توفر النجاح المشترك المتوقع منة خلال التعاون والتفاهم بين الأطراف[40].

ث. يعتبر الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبنى قاعدة رئيسية لتحقيق التوازن بين الشركاء, وتبنى الإستراتيجية التي تجنب الصراعات والمنازعات.

ج. .توفر ثقافة للتعاون والقيم المشتركة وبناء تنظيم قوي يتناسب مع الإدارة للهيكل الجديد.

ح. .يجب أن تشمل الإدارة اتفاقية الشراكة الإستراتجية تحديداً واضحاً للقرارات وكيفية الإختيار بين البدائل ومعالجة المخاطر وحسم المنازعات وخطوط السلطة وعدم تحولة من التعاون إلى التنافس.

يتضح مما سبق أن البيئة التنافسية دائمة التغيير وتزايد المخاطر مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن شركاء أو حلفاء استراتجيين لمواجهة المخاطر، وخاصة الحلفاء الجدد في الأسواق العالمية، ويرتبط منطق هذا التحالف بالرغبة في التنافس العالمي من خلال[41]:

أ- الاشتراك في تبادل الخبرات والإمكانات والتكنولوجيا .

ب-أهمية الإستفادة من التكاليف الثابتة المتاحة فعلا في تعظيم الأرباح .

ت-تجنب مخاطر رأس المال الأجنبي المباشر .

نماذج دولية للتحالفات:

في العام 1947 تم تشكيل حلف الريو الذي وقعت معاهدته في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية بهدف ايجاد تعاون وثيق بين دول القارة الامريكية لكنه ما لبث أن شهد إنسحابات شملت عددة دول ليبقى حبراً على ورق.

في أبريل من العام 1949 تم تشكيل حلف الناتو بوصفه تحالفاً عسكرياً بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والعديد من الدول الاوروبية لمواجهة التهديد التوسعي البري الداعم للسوفيات على أبواب اوروبا الغربية ففي عام 1954 صوت الناتو لصالح قبول المانيا الغربية التي سمح بإعادة تسليحها عضواً في الحلف.

في العام 1954 أنشات الولايات المتحدة حلفاً حمل إسم حلف جنوب شرق أسيا أو حلف مانيلا لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة وضم إلى جانبها كل من استراليا وفرنسا ونيوزلندا والفلبين وتايلند والمملكة المتحدة وبروناي وفيتنام لكنه مالبث أن حل في العام 1977م.

في عام 1955 تشكل حلف وارسو كردة فعل على قرار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوروبيين إدراج المانيا الغربية ضمن منظومة حلف شمال الأطلسي ناتو وقد ضم حلف وارسو في عضويته التأسيسية الاتحاد السوفيتي والمانيا الشرقية وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والبانيا وعلى الرغم من أن السوفيات أعلنوا أن التحالف هو تحالف دفاعي إلا أن الأهداف الخفية بالحفاظ على الهيمنة الشيوعية الحديدية في اوروبا الشرقية سرعان ما إنكشفت ففي المجر عام 1956 وكذلك في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 تذرع السوفيات بميثاق الحلف لإضفاء شرعية على تدخلهم عسكرياً للقضاء على الانتفاضات الشعبية المعادية لنظام الحكم الشيوعي ونتج عنه قمع الثورات ووفاة الاف الثوار وفي عام 1990 إنسحبت أغلب الدول من الحلف فحدثت شروخ عميقة للحلف إلى أن إنهار الاتحاد السوفياتي عام 1991م وأُعلن وفاة حلف وارسو[42].

ثالثا/جمهورية السودان والتخطيط الاستراتيجي:

جمهورية السودان:

الموقع الجغرافي يقع السودان في الركن الشمالي الشرقي من قارة افريقيا ويعتبر بوابة أفريقيا الشرقية وأخذ هذا الموقع بعداً إستراتيجياً بعد دخول الإسلام فأصبح المعبر والطريق الآمن لمسلمي جنوب وغرب ووسط إفريقيا, وظل معبراً تجارياً وثقافياً وممراً لقوافل الحجاج[43]، فالسودان رقعة أرضية واسعة تبلغ مساحتها حوالي 2.505.583 كيلومتراً مربعاً[44].

الميزات التاريخية يزخر السودان بالعديد من الآثار التاريخية ففي السودان حوالي 220 هرماً, والعديد من المعابد ومنها معبد الأسد أبادماك ومعبد آمون والكشك الروماني[45], والعديد من المناطق الأثرية مثل مروي وكريمة وجبل البركل ودنقلا ومعابد النوبة السفلى, ويمتلك السودان العديد من المتاحف الأثرية مثل متحف السودان القومي بالخرطوم.

الميزات الديمغرافية: وفقاً لمصدر شبكة المنظمات العربية غير الربحية 2008م بلغ عدد السكان 30.9 مليون نسمة بزيادة ثلاثة أضعاف تعداد عام 1956م وخلال هذه الفترة حدثت تحولات ديمغرافية فقد إرتفعت نسبة سكان الحضر من 8% عام 1956م إلى 33.2% في 2008م وبالمقابل تناقصت نسبة سكان الريف من 78% إلى 60% وإنخفضت نسبة الرحل من حوالى 13% إلى 7.1%[46].

مقومات البيئة الاستراتيجية للسودان:

يمتلك السودان العديد من المقومات الاستراتيجية وتعتبر الزراعة من أبرز المقومات الاقتصادية لدولة السودان وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 200مليون فدان (قبل إنفصال الجنوب) فقد منها بعد الإنفصال ما لا يقل عن 56 مليون فدان, ويساهم القطاع الزراعي بما لا يقل عن 64% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب 60% من حجم العمالة في السودان[47]، وبالنسبة للمقومات الصناعية فتمثل الصناعة بشقيها الغذائي والمعدني ثاني أبرز المقومات الاقتصادية في السودان فتوفر المنتجات الزراعية من

الثمار والحبوب ويساعد في إنشاء الصناعات الغذائية كصناعة السكر وصناعة زيوت الطعام هذا بالإضافة لصناعة المعلبات كالمربى والصلصة و المعكرونة وغيرها من الصناعات الاستهلاكية، وأما المقومات المعدنية فيعتبر توفر المعادن كالبترول والذهب والحديد والنحاس والالمنيوم من العوامل المهمة والمساعدة للصناعات المعدنية فوجود كل هذه المعادن يعتبر بمثابة أحد أهم العناصر المشجعة لرجال الأعمال لإنشاء المصانع والاستثمارات التي تقوم على هذه المواد، قطاع الخدمات كالنقل والاتصالات والمصارف، وبالنسبة للمقومات السياحية فيمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه في جبل مرة وشماله في البجراوية والمناطق الأثرية ووسطه في حديقة الدندر وشرقه في قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر[48], ومعابد النوبة السفلى السياحية, والتحف الاثرية كالاهرامات في مناطق البجراوية.

معوقات البيئة الاستراتيجية للسودان:

تواجه البيئة الإستراتيجية للسودان العديد من المعوقات الداخلية والخارجية ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

المعوقات الداخلية:

– **ألفقر**: بحسب أخر إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء في السودان بتاريخ 2009م فقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأُسر التي تعيش تحت خط ألفقر تعادل 46%[49], وقدر عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات بحوالي 6.1مليون شخص[50].

– **الحروب والنزاعات المسلحة:** يعاني السودان منذ أكثر من خمسين عام من إنتشار الحروب والنزاعات في الجنوب والغرب والشرق، وقد أثرت بالسلب على أغلب خطط التنمية الإقتصادية وكانت السبب الرئيسي لتدهور الوضع الإقتصادي، فمنذ إستقلال السودان في العام 1956م لم تتوقف الصراعات، وإستمر هذا الوضع إلى أن أثمرت مباحثات السلام في قيادة وفد الحكومة السودانية والجنوبيين إلى توقيع إتفاق في يناير2005م وهو إتفاق السلام الشامل، وبالمقابل بدأ الصراع في العام 2003م في منطقة دارفور ونتج عنه إبادة ما يقارب من 300 الف شخص ما أدى إلى تهجير المواطنين وتشريدهم وتدخل القوات المشتركة بين الأُمم المتحدة والإتحاد الإفريقي[51].

– **السياسات الداخلية**: تعتبر المحرك الرئيسي لمسار الخطط الإستراتيجية والمحقق الفعلى لنجاح مسار التنمية الإقتصادية، فمن خلالها يتم صياغة التشريعات والقوانين والعقوبات التي تضمن تحقيق مبادئ الدين الإسلامي من الشورى والعدل والمساواة والحرية والأمانة والنزاهة وحفظ أموال وأسرار الدولة, والبعد عن إشاعة ألفتن والحروب, وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل, وتفعيل نظم الثواب والعقاب بما يضمن تحقيق مبدأ سيادة القانون, وإعتماد الشفافية والوضوح في نشر جميع القضايا التي تمس أمن وأموال الدولة وتمليكها للرأي العام، وعليه فإن دور الدولة يكمن في حفظ حرية الإنسان بحيث يمنع الظلم وألفساد وينفي الصراع المفضي إلى ألفرقة والشتات, ويعتبر نزاع جنوب السودان وإستمرار الصراع المسلح في إقليم دارفور ومنطقة جبال النوبة دليل على سوء السياسات الداخلية للسودان[52].

المعوقات الخارجية:

– **الديون الخارجية**: بدأ السودان يعاني من مشكلة تراكم الديون منذ العام 1973م حيث كانت

أقل من مليار دولار امريكي ثم تفاقمت في العام 1980م فأصبحت 5.163 مليار دولار ثم إرتفعت إلى أن وصلت إلى 28.197 مليار دولار في العام 2006م[53]، أثر ذلك على النمو والتنمية الإقتصادية في السودان ونتج عنه تراجع العديد من القطاعات الإقتصادية وأدى إلى التضخم وتراجع رؤس الأموال والإستثمارات وتسببت في إحداث ندرة في إحتياطي النقود الأجنبية وخفض قيمة الجنية السوداني[54].

العقوبات الدولية: تعتبر العقوبات التي أصدرتها الحكومة الأمريكية على السودان في 3/11/1997م بالقرار رقم 13067 في عهد بيل كلنتون, والقرار رقم 13400 الصادر في 27/4/2006م فترة عهد جورج بوش الإبن, والتي تقضي بتجميد الأُصول المالية للسودانية, وفرض الحصار الإقتصادي الذي يلزم الشركات الأمريكية بعدم الإستثمار والتعاون الإقتصادي مع السودان, العائق الأكبر أمام خطط الدولة الإستراتيجية وكانت السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع التنموية والإقتصادية والمالية في البلاد[55].

- **السياسات الخارجية:** شكلت السياسات التي كانت تنتهجها الحكومة السودانية عائقاً أمام خلق علاقات دولية متينة مع أغلب دول العالم, فعلى المستوى العربي وتحديداً مع دول الخليج فقد ساءت العلاقات بعد موقف السودان الداعم للعراق في إحتلالها لدولة الكويت ومقاطعته لتحالف عاصفة الحزم في العام 1990م, فضرب على السودان طوق من العزلة الدولية شاركت فيها معظم الدول الموالية لدول الخليج، وكانت ردة فعل دول الخليج الغاضبة شديدة الأثر حيث فقد اغلب السودانيين العاملين في الخليج وظائفهم وعوملوا أسوا معامله[56]، وعلى مستوى دول العالم فبعد إستضافة دولة السودان لرئيس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في العام 1991م, فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات مالية وتجارية على السودان[57].

وعلى الصعيد الأفريقي ساءت العلاقات عام 1991م بعد مساندة السودان لجبهة التحرير الأيترية ضد نظام منقستو, ثم محاولة إغتيال محمد حسني مبارك في عام 1995م, ثم دعم الحركات التشادية المعارضة لحكم الرئيس حسين حبري إلى أن أتت بالرئيس إدريس دبي للسلطة, وفي أفريقيا الوسطى سعى النظام لدعم صعود التيارات الإسلامية على حساب بقية ألفصائل, وفي ليبيا تآمر النظام ضد السلطة الحاكمة وقدم مساعدات عسكرية ودعم لوجستي إلى أن سقط نظام معمر القذافي عام 2011م[58].

بعد إستجابة السودان للعرض والوعد الأمريكي القاضي برفع العقوبات، وحذف إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، قبل السودان بنتائج إستفتاء الجنوب الذي مزق السودان، فإستمرت العقوبات الأمريكية ولم ترفع، وتم تشديد العقوبات من خلال إعلان تمديد العمل بقانون الطوارئ الوطني المفروض على السودان، وتجميد ممتلكات بعض المسؤولين السودانيين في نوفمبر 2013م، أما بالنسبة للعلاقات مع دول الخليج فبعد سنين من تأرجح الموقف الرسمي السوداني أصبح السودان محسوباً على المحور المساند للعراق، وفي عام 2013م أدى وقوف السودان بجانب دولة إيران إلى تدهور العلاقة مع دول الخليج مما إضطر المملكة العربية السعودية في شهر أُغسطس 2013م إلى منع عبور طائرة الرئيسي السوداني للأجواء السعودية أثناء رحلته إلى إيران، ولم تشهد علاقة السودان بدولة مصر أي تحسن بالشكل الذي يؤدي إلى وقف الإعتداء، والتغول المصري على مثلث حلايب، وإعادته إلى السودان كما أن موقف السودان في سد

النهضة متذبذب، وأدى تدخل السودان في شؤون العديد من الدول إلى توتر العلاقات بشكل كبير ففي الوقت الذي تقف فيه حكومة السودان مع حكومة جوبا نجدها تحتضن قادة حركات التمرد، وفي اليمن تقف حكومة السودان مع حكومة الشرعية، وضد مليشيات الحوثي[59].

واقع التخطيط الاستراتيجي في السودان:

نشأ الجهاز القومي للتخطيط الاستراتيجي كقسم من أقسام وزارة المالية بإسم قسم الإنشاء والتعمير وبدأ يشرف على مشروعات التنمية التي بدأت عام 1946م في صورة برامج تنموية, وفي عام 1951/1952م تم إصدار الميزانية المنفصلة الخاصة بالتنمية وأصبحت رئاسة قسم التنمية تتبع لمفوضية التنمية[60], وفي عام 1961م تم ترفيع هذا القسم إلى سكرتارية التخطيط الاقتصادي برئاسة نائب لوكيل المالية والاقتصاد, وفي عام 1963م أُعيد تنظيم وزارة المالية والاقتصاد فأصبح بها قسمين الأول مصلحة المالية والثاني مصلحة التخطيط الاقتصادي ويرأس كل مصلحة وكيل يعمل مباشرة مع وزير المالية والاقتصاد, وفي عام 1966م أُعيد توحيد مسئولية وزارة المالية والاقتصاد تحت وكيل واحد، وفي عام 1969م كونت وزارة منفصلة للتخطيط أوكلت مسئولياتها لوزير مختص بشئون التخطيط القومي, وفي عام 1973م تم تقليص الوزارة إلى مجلس التخطيط القومي و أُوكل أمرها إلى مفوض عام التنمية بدرجة وزير دولة وتحت إشراف وزير المالية والاقتصاد الوطني, وفي عام 1975م تم تعديل إسم مجلس التخطيط إلى مفوضية التخطيط وتولى أمرها مفوض عام التخطيط بنفس الدرجة والمستوى السابق، وفي عام 1977م تحولت المفوضية إلى وزارة دولة للتخطيط تحت مسئولية وزارة المالية والاقتصاد الوطني, وفي عام 1977م رفع جهاز التخطيط المركزي مرة أُخرى إلى وزارة التخطيط القومي, وفي عام 1982م دمج جهاز التخطيط في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وأصبح واحد من اقسامها، ويلاحظ أن كل الخطط التي تم وضعها وتنفيذها في الماضي لم تثمر كما خطط لها نتيجة لعدة أسباب كتعديل في البرامج أو ايقاف تنفيذها قبل إكمال الفترة المخطط لها أو نتيجة لقصور في التنفيذ و إزالة المعوقات الأساسية للإنتاج كالمحددات الهيكلية التي أدت إلى جمود في الحركة الاقتصادية طيلة العقود السابقة أو لعدم الأخذ بالمنهج الشمولي الذي يعتمد على التوازن بين الحسابين الداخلي والخارجي هذا إلى جانب الصدمات الخارجية[61]، وفي 29/5/2001م بموجب المرسوم الجمهوري رقم 34 تم إنشاء مؤسسات مختصة بالتخطيط الاستراتيجي[62] تتمثل في المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي والأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ووزارة المالية ممثلة في بنك السودان المركزي ووزارة الدفاع و وزارة الداخلية والتي تحدد المهددات التي تواجه مسار الخطط الاستراتيجية[63]

الاستراتيجية ربع القرنية 2007 - 2031 :

رؤية الإستراتيجية:(إستكمال بناء أُمة سودانية موحدة, آمنة, متحضرة, متقدمة, متطورة) رؤية أهل السودان إستكمال بناء أُمة ذات خصائص تقدمية بحلول عام 2031م في كافة مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية[64].

قيم الإستراتيجية: ترتكز الإستراتيجية القومية ربع القرنية على قيم الأُمة وثوابتها الأخلاقية وإرثها الثقافي الراشد, ووفق هذه القيم يسعى أهل السودان لبلوغ درجة الإحسان والإتقان في كل نشاطهم الإنساني, السياسي، الإقتصادي والإجتماعي وعلى رأس هذه القيم العدل والحرية.

غايات الإستراتيجية: تأسيس نهضة حضارية شاملة تمكن السودان من تحقيق ذاتيته وإشاعة الحريات وصيانة القيم ألفاضلة التي يتحلى بها الشعب السوداني[65].

خطط الإستراتيجة: إنبثق عن هذه الإستراتيجية خمس خطط خمسية إحتوت جميعها على رسائل وغايات وأهداف ومحاور وقيم، وأتت الخطة الخمسية الأولى على النحو التالي:

الخطة الخمسية الاولى (2007 - 2011)

تُرجمت برؤيتها ورسالتها إلى خطط سنوية ومشروعات معلومة الأهداف, تدور حول بناء أُمة سودانية موحدة آمنة ومستقرة ومتحضرة ومتقدمة ومتطورة[66]، وتولدت من خلال ما أفرزته السياسات الإقتصادية الكلية خلال فترة ما قلبل 2007م من حراك إقتصادي واسع ساهم فيه بشكل أساسي إزدياد تدفق الإستثمارات الخارجية وتسارع عمليات إنتاج وتصدير البترول منذ بداية الألفية الثالثة ، وتوسعت في ذات الوقت قواعد الإنتاج والخدمات وإتسعت مساحات إنفتاح الإقتصاد الخارجي في إتجاه المزيد من الإندماج الدولي والشراكات الاستراتيجية.

الخطة الخمسية الثانية (2012 - 2016):

إرتكزت رؤيتها ورسائلها، وأهدافها على استكمال الخطة الخمسية الاولى ومعرفة العوامل المعززة، والكابحة, لتشخيص الوضع الراهن، وتحديد مناطق القوة، ونقاط الضعف, حتى تتمكن من الوقوف على الفرص، والمهددات، والتحديات، ومن ثم تنفيذ الأهداف العامة للقطاعات المختلفة، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية[67].

بدأت بأزمة إقتصادية خاصة بدولة السودان، تمثلت في إنفصال الجنوب, فقد قدرت مساحة الجنوب بحوالى 28% من المساحة الكلية لدولة السودان قبل الإنفصال, وقدر عدد السكان وفقا لإحصاءات عام 2009م بحوالي 39 مليون، و154 الف نسمه، منهم حوالي 8 ملايين، و260 الف نسمه من أبناء الجنوب، أي مانسبته 21% من سكان السودان الموحد[68].

مماسبق يتضح أن الاستراتيجية ربع القرنية هدفت إلى خلق اندماج دولي وشراكات استراتيجية إلا أنها وخلال فترة تنفيذ خطتها الاولى والثانية لم تحقق هذا الهدف ولم تنجح في تحقق أي إندماج دولي بما يخلق شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة، هذا بالإضافة إلى أنها لم تحسن استثمار وتطوير تحالفاتها الدولية في المجال العسكري والأمني كتحالف عاصفة الحزم بما يسهم في تحويل الشراكة العسكرية والأمنية إلى شراكة دولية شاملة ومستدامة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والصحية والبيئية والتكنولوجية.

القوات المسلحة السودانية:

القوات المسلحة السودانية أُنشئت في عام 1925م ولها عقيدة قتالية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية ونظام انضباط عسكري صارم وتقوم بمهام مدنية تتمثل في تقديم المساعدات أثناء الكوارث الطبيعية وحفظ الأمن في حالة الأوضاع الأمنية المضطربة، وتتكون بنيتها التحتية من قوة عسكرية كبيرة تتمثل في مصانع للمدرعات والآليات الثقيلة ومصانع للأسلحة والذخائر وموارد بشرية تشمل أفراد مدربون في عدة مجالات ذات صلة بالنشاط العسكري والحربي وبحسب إحصائية عام 2022م يقدر عدد أفرادها العاملين بالخدمة بقرابة 3 الف فرد ويبلغ الإحتياطي البشري بحوالي 2الف

فرد وتبلغ ميزانيتها بحوالي 3.5 مليار دولار، وتمتلك عدد من الكليات والمعاهد العسكرية المتخصصة مثل الكلية البحرية ومعهد التوجيه المعنوي والخدمات ومعهد سلاح المهندسين واكاديمية نميري العسكرية العليا وكلية القادة والأركان المشتركة ومعهد المشاة جبيت والمعهد العسكري للعلوم الإدارية ومدرسة ضباط الصف جبيت ومركز التدريب المهني العسكري ومعهد المظلات ومعهد نظم المعلومات، وتتولى جامعة كرري للتقانة العسكرية (الكلية الحربية) مهمة التدريب والتعليم للطلبة الحربيين السودانيين وغير السودانيين وقد تخرج منها العديد من الضباط[69].

دور القوات المسلحة السودانية في التخطيط الاستراتيجي:

تعتبر القوات المسلحة السودانية وعبر وزارة الدفاع عنصر أساسي للتخطيط الاستراتيجي ولاعب رئيسي في عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تحديد المهددات التي تواجه أمن واستقرار البلاد, وبسط الأمن وضمان الاستقرار السياسي والسيادي والذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية, وتهتم وزارة الدفاع بحماية الحدود وحماية المناطق الاستراتيجية التي تدعم الاقتصاد كمناطق التعدين عن الذهب والنحاس ومناطق التنقيب عن البترول وخطوط نقل الأنابيب ومصافي البترول, بالإضافة لدورها البارز في مكافحة التهريب عبر المنافذ الحدودية نظراً لما تمثله البضائع المهربة من فاقد اقتصادي وخسائر للدخل القومي، بالإضافة إلى تطهير الطرق من الألغام وإزالة الموانع والذخائر لخطورتها على الإنسان والحيوان ولتسهيل عملية نقل البضائع من خلال هذه الطرق, وحماية الطرق من اللصوص وقطاع الطرق وحماية المطارات وخطوط السكك الحديدية[70], كما أن للجيش مهام تكميلية تتجلى من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نشر العلم والمعرفة وفي الحفاظ على مكاسب الوطن وثرواته باعتبار القوات المسلحة جزء من المجموعة الوطنية[71], ويتجلى دورها الفعال في التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسة العسكرية الاقتصادية التي أُنشئت عام 1982م وتشمل المؤسسة العسكرية الصناعية والمؤسسة العسكرية الزراعية والمؤسسة العسكرية التجارية والمؤسسة العسكرية للنقل والمؤسسة العسكرية للاسكان والتعمير والمؤسسة العسكرية للخدمات والمؤسسة العسكرية للتأمين والمصارف.

بدأت المؤسسة العسكرية مسيرتها الاقتصادية لتحقيق الأهداف والغايات والطموحات وأثبتت وجوداً مقدراً, إلا أن مسيرتها قد تخللت بالكثير من الصعوبات والمعوقات وتم تجميد نشاطها في عهد الأحزاب في عام 1987م وتم تصفية بعض الشركات وآلت أُخرى لجهات غير القوات المسلحة، وقد إهتمت حكومة الانقاذ الوطني بقطاع القوات المسلحة فأعادت هيكلة الشركات وجمعتها في جسم واحد تحت مسمى الهيئة الاقتصادية الوطنية في عام1991م, وضمت بنك امدرمان الوطني وشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين وشركة غزة للنقل وشركة الراعي للإنتاج الزراعي والحيواني وشركة الأمن الغذائي وشركة كرري للطباعة والنشر, وقد صدر قانون الهيئة الاقتصادية الوطنية بتاريخ 22/7/1995م والذي تناول إنشاء الهيئة وأغراضها ووضحت ادارتها واحكامها المالية العامة[72].

تساهم وزارة الدفاع في التنمية الاقتصادية من خلال شركة عزة للنقل المحدودة والتي تقدم خدمات النقل البري والبحري والجوي وتشتهر بصفة خاصة بنقل البضائع جواً عبر اسطولها المتطور من الطائرات حيث أنها تمتلك طائرتان من طراز بوينج 707 وطائرتان من طراز اليوشن وطائرتان انتنوف 26 وطائرة

انتنوف 30، وتعتبر شركة الأمن الغذائي من أهم الشركات المساهمة في التنمية الاقتصادية لما تمثله من دور بارز في تأمين الغذاء وذلك عن طريق امتلاك مصانع الزيوت والطحنية والبصل وغيرها[73].

نماذج من مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية:

شاركت القوت المسلحة السودانية في عدة تحالفات عسكرية وخاضت العديد من الحروب والمواجهات العسكرية ولعب الجيش السوداني أدواراً إقليمية ودولية فقد شاركت وحدات سودانية ضمن الجيش المصري في حروب محمد على باشا خديوي مصر في سنتي 1854 و 1856 في القرم الى جانب تركيا، ثم في المكسيك سنة 1862 عندما طلبت كل من فرنسا وانجلترا واسبانيا من خديوي مصر إرسال فرقة من السودانيين لحماية رعاياها ضد العصابات المكسيكية وفي الحرب العالمية الاولى أرسلت بريطانيا فرقتين من الجنود السودانيين إلى جيبوتي بناء على طلب من فرنسا لتحل محل الجنود السنغاليين هناك، وعندما تأسست قوة دفاع السودان نواة الجيش السوداني الحالي سنة 1925م اشتركت فرقة منها في العمليات الحربي في الحرب العالمية الثانية حيث قاتلت ضد الايطاليين في ارتيريا واثيوبيا واوقفت تقدمهم في جبهتي كسلا والقلابات وأبلت بلاءً حسناً في معركة كرن في ارتيريا كما شاركت في حملة الصحراء الغربية لدعم الفرنسيين ورابطت في الكفرة وجالو في الصحراء الليبية بقيادة القائد البريطاني ارشيبالد ويفل لوقف تقدم الالماني رومل الملقب بثعلب الصحراء كما شاركت في حرب فلسطين عام 1948م بعدد 250 جندي، وساهمت في حرب اكتوبر العربية الاسرائيلية عام 1973م وأرسلت لواء مشاة إلى شبه جزيرة سينا وشاركت في الكونغو عام 1960 وفي تشاد عام 1979م وفي ناميبيا عام 1989م وفي لبنان ضمن قوة الردع العربية لحفظ السلام تحت لواء جامعة الدول العربية وشاركت في عملية إعادة الحكومة المدنية في جمهورية جزر القمر حيث ساهمت قوات المظليين السودانية في إستعادة جزيرة انجوان وتسليمها لحكومة جزر القمر عام 2008م[74].

رابعاً: تحالف عاصفة الحزم:

عاصفة الحزم هو الاسم الذي استخدمته المملكة العربية السعودية في الفترة بين 15 مارس و 21 ابريل عام 2005م من التدخل العسكري الذي قادته السعودية لدعم شرعية نظام عبدربه هادي منصور في اليمن ويشير للنشاط العسكري المتمثل في الغارات الجوية التي شنت ضد انصار الله الحوثيون الموالية لايران وعلي عبدالله صالح المتحالف معهم والقوات الموالية له.

جاءت عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني آن ذاك عبدربة هادي منصور لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود لايقاف نفوذ انصار الله الحوثي المتزايدة في اليمن الذين بداوا هجوما واسعاً على المحافظات الجنوبية واصبحوا على وشك الإستيلاء على مدينة عدن التي إنتقل إليها الرئيس عبدربة هادي بعد إنقلاب 2014م.

تكون تحالف عاصفة الحزم من عدة دول وهي المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والكويت والسودان والامارات والاردن والمغرب ومصر، وقد بدأ التحالف أعماله في يوم الخميس 6 جماد الثاني 1436هـ الموافق 26 مارس 2015م وذلك عندما قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي مكثف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة انصر الله الحوثي والقوات التابعة لعلي عبدالله صالح في اليمن.

عملية عاصفة الحزم سيطر فيها سلاح الجو السعودي على أجواء اليمن ودمر الدفاعات الجوية

ونظم الاتصالات العسكرية للحوثي خلال الساعات الاولى من العملية وأعلنت وزارة الدفاع السعودية بأن الأجواء اليمنية منطقة محظورة وحذرت السعودية ايران من الإقتراب من الموانئ اليمنية، وكانت السعودية وعلى لسان وزير دفاعها قد حذرت جماعة الحوثي قبل شن عمليات عاصفة الحزم من عواقب التحرك إلى عدن[75].

أهداف عمليات عاصفة الحزم[76]:

1. تلبية دعوة الرئيس اليمني عبدربة هادي منصور ودعم الشرعية
2. حماية الشرعية اليمنية وحماية الشعب اليمني
3. الحد من التمدد الحوثي ووقف عملياته ضد الشعب اليمني.
4. اضعاف قوة الحوثيين والحد من إمتلاكهم للاسلحة.
5. حماية الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

نتائج عمليات عاصفة الحزم[77]:

1. تدمير قوة الحوثيين والحد من تسليحهم.
2. إعلان استسلام الحوثيين وقبولهم للتفاوض.
3. وقف التمدد الحوثي والحد من التوسع والإنتشار.
4. إجبار الحوثيين على التراجع والإنسحاب من أغلب المناطق التي استولوا عليها.
5. تأمين الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

أسباب نشأة الأحلاف العسكرية[78]:

1.الأسباب السياسية:

أ. **الأسباب السياسية الداخلية** هناك من يرى بأن العوامل الداخلية تؤدي دوراً في تحديد سياسة الدولة تجاه ظاهرة الأحلاف والتكتلات العسكرية سواءً في المبادرة إلى تشكيل تحالف أو الإنضمام إلى تحالف قائم.

ب. **الأسباب السياسية الدولية** وفيها تلجأ الدول إلى الإنضواء في أحلاف وتكتلات عسكرية للحصول على مساعدات ومعونات سياسية واقتصادية وعسكرية حتى يتم لها الاستقلال.

2.الأسباب العسكرية:

وهي الدواعي الأساسية الأبرز وراء إنشاء الأحلاف والتكتلات العسكرية رغم وجود أكثر من داع أو سبب لنشأتها وعادة ما تعزف الدول الكبرى عن الأسباب السياسية والاقتصادية والايدلوجية التي تدفعها إلى إنشاء الأحلاف والتكتلات العسكرية.

3.الأسباب الايدلوجية:

إختلف العماء حولها فمنهم من راى أن للعامل الايدلوجي أثر محدود لأن دوره أقل من التهديدات الخارجية والاتفاق في الايدلوجية التي تتبعها الدولة يؤثر في إنضمام الدولة للأحلاف العسكرية.

4.الأسباب الاقتصادية:

السبب الرئيسي لتشكيل تحالفات يمكن في إرادة الدول لتعظيم الفوائد التي تجنيها من تعاونها.

مما سبق يستنتج بأن الأسباب الطبيعية لمشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم تكمن في الأسباب العسكرية والأمنية التي تهدف إلى تنمية القدرات العسكرية والأمنية وتطويرها بما يسهم في تقوية البنيات الأساسية للمنظومة الدفاعية بالإضافة إلى خلق علاقات عسكرية وأمنية متينة يمكن توظيفها في المستقبل لخدمة الأنظمة الدفاعية السودانية والإستعانة بالتحالفات العسكرية متى ما واجه السودان أي مهددات أمنية أو عسكرية، والأسباب العلمية والفكرية وتتمثل في إثراء المعلومات الدفاعية والمفاهيم التكتيكية التي تحتاجها القوات المسلحة السودانية في حروبها وأزماتها المستقبلية، وأسباب سياسية واجتماعية تقوية العلاقات مع دول التحالف وتمتينها بما يسهم في خلق وحدة سياسية واجتماعية تساهم في خلق علاقات دبلوماسية جيدة تؤدي إلى خلق شراكات استراتيجية، وأسباب اقتصادية ومالية: دعم العلاقات الاقتصادية والمالية بما يسهم في خلق استثمارات من شأنها أن تقوى موقف ومكانة دول التحالف وتعزز من أمنها الاقتصادي والمالي والغذائي.

كما يمكن القول بأن دوافع مشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم تتمثل في الدوافع الدينية التي ترتبط السودان بعلاقات جيدة بدول تحالف عاصفة الحزم لاسيما المملكة العربية السعودية التي بها المشاعر المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ومن هذا المنطلق ينبع من إحساس ديني ومسؤولية أمنية مقدسة تجاه حماية هذه البقاء الطاهرة، أما باقي دول التحالف فتربطها علاقات دينية من خلال إعتناق الدين الإسلامي واتباع منهج السنة المحمدية، والدوافع السياسية حيث أن السودان يتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع المملكة العربية السعودية فقد بادرت العلاقات منذ أن بادرت السعودية بالاعتراف باستقلال السودان وساهمت في ضم السودان إلى جامعة الدول العربية وللأُمم المتحدة ثم توطدت بتبادل السفراء والزيارات الثنائية المشتركة أما باقي دول التحالف فتربطها علاقات سياسية جيدة بالسودان وجميعها لها تمثيل دبلوماسي مشترك ومتبادل مع السودان، والدوافع العسكرية والأمنية: شكلت المهددات الأمنية المشتركة فرصة للسودان ودول التحالف في خلق شراكات وتحالفات في هذا المحور وقد تعاون السودان ودول التحالف في تبادل المعلومات والخبرات والدورات التدريبية والدعومات العسكرية سواء بالعتاد أو السلاح أو الآليات أو الضباط والجنود والأفراد، والدوافع الاقتصادية فالسودان والمملكة العربية السعودية وباقي دول التحالف ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية فمنذ استقلال السودان وحتى الأن تجاوزت استثمارات المملكة وباقي دول التحالف في السودان حاجز المليار دولار وتمثلت الاستثمارات في المجال الزراعي والصناعي، كما أن صادرات السودان إلى المملكة وباقي دول التحالف قد تخطت أرقامها حاجز المائة مليون دولار وتنوعت الصادرات السودانية ما بين الفواكة والخضار واللحوم بشقيها الحي والمبرد، والدوافع الثقافية حيث أن للسودان دوراً رئيسياً في ربط الثقافات الافريقية والعربية وذلك أثناء عبور الحجاج والمعتمرين الافارقة للأراضي السودانية ذهاباً لأداء مناسك الحج وإياباً في طريق عودتهم إلى أوطانهم، والدوافع التعليمية: من خلال الدوافع الثقافية نشأة العلاقة التعليمية فانتشر المعلمين السودانيين في جميع أرجاء المملكة ودول التحالف وبالمقابل قدمت المملكة العربية السعودية والعديد من دول التحالف

دعومات مختلفة للمؤسسات التعليمية السودانية وتم تبادل الخبرات في مجال التعليم الجامعي على مستوى أساتذة الجامعات وإنتشرت المنح التعليمية على مستوى الطلاب والأن يعمل العديد من المعلمين في مدارس دول التحالف، والدوافع الإعلامية: ومن خلال الدوافع الثقافية والتعليمية برزت الحاجة للبعثات الإعلامية حيث شارك الإعلاميون السودانيون في مجال الإعلام في المملكة العربية السعودية ودول التحالف وكان للسودان دور بارز في خلق تقارب بين الإعلام العربي والافريقي مما أسهم في سد الفجوة الثقافية والإعلامية والأن يعمل العديد من السودانيين في المؤسسات الإعلامية التابعة لدول التحالف، والدوافع الاجتماعية: من خلال الدوافع الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية تشكلت الروابط الاجتماعية والتي أصبحت متجذرة بين السودان وأغلب دول التحالف فالعديد من القبائل العربية المنتمية في الأصل إلى دول التحالف قد إنتقلت للعيش في السودان وأصبحت تحمل جنسية سودانية وبالمقابل فقد منحت أغلب دول التحالف جنسيتها للسودانيين وقد أسهمت هذه الدوافع في نشوء نسيج اجتماعي متداخل ومشترك والأن تعيش أغلب الأُسر والعوائل السودانية في الدول التابعة لدول التحالف، والدوافع الصحية: تشترك السودان ودول التحالف في بئية مماثلة من حيث المناخ والغذاء والأوبئة وطبيعة الأمراض بالشكل الذي سهل على الكوادر الصحية القدرة على العمل والإبداع في المجال الصحي في دول التحالف وبالمقابل لم تجد دول التحالف صعوبة في تقديم القروض والمنح التي دعمت من خلالها المجال الصحي في السودان والأن يعمل العديد من الكوادر الصحية في المستشفيات التابعة لدول التحالف.

الدور الدولي في تحجيم وإعاقة مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

سعت أغلب الدول إلى تحقيق الأجندة التي صنعت من أجلها الأزمة السودانية حيث تمكنت من تعقيد الأزمة وإطالة عمرها من خلال ضمان توازن القوى لأطراف الأزمة لإستنزاف الطاقاتها والمقدرات القتالية للقوات المسلحة السودانية ويتلخص هذا الدور في الآتي:

أ-الدور الاسرائيلي:

كشف وزير الأمن الداخلى الاسرائيلي (افي ديختر) في ندوة عقدها مركز أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي عن إسهامات السودان في الماضي في المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل وقال بأن السودان شارك في حرب سلاح الجو المصري، وتوفير المجال لتدريب القوات البرية المصرية، ولكي لا يتكرر هذا كان على الجهات المختصة الاسرائيلية أن تحاصر السودان في المركز، وفي الأطراف بنوع من الأزمات والمعضلات التي يصعب حلها ومضى قائلا أنه كان لزاماً على إسرائيل أن تنزع المبادرة من يد السودان حتى لا يتمكن من بناء دولة قوية ومستقرة، وكان هذا العمل بمثابة التنفيذ الفعلي للاستراتيجية الاسرائيلية التي تبنتها رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير منذ العام 1967م، والخاصة بإضعاف الدول العربية واستنزاف طاقاتها، وكشف الوزير الاسرائيلي عن بؤر ومرتكزات أقامتها إسرائيل حول السودان لكي ينطلق منها المخطط الاسرائيلي، وقال ديختر أن تلك البؤر اوجدت في إثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير، وأشرف عليها قادة إسرائيل المتعاقبون ابتداءً من بن غوريون وليفي اشكول، وغولدا مائير ومناحم بيغن، واسحاق شامير واسحاق رابين وارييل شارون، وذكر أن إقامة تلك المرتكزات والبؤر في الدول المذكورة فرضها بعد السودان الجغرافي عن إسرائيل، مشيراً إلى أن المخطط قد نجح في إعاقة السودان من إقامة دولة قادرة على تبوء موقع الصدارة في المنتطقتين العربية والافريقية[79].

كما أكد على أن التدخل الإسرائيلي في دارفور كان حتمياً، وذلك لأن الهدف كان دوماً خلق سودان ضعيف ومجزأ، وكشف عن أن إسرائيل لها وجود قوي في دارفور بدعوى وقف الفظائع ضد شعبها، ولتأكيد حقه في التمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه مدعياً أن العالم يتفق معه في أنه لابد من التدخل في دارفور مشيراً إلى أن الموقف العالمي ساعد في تفعيل الدور الاسرائيلي وإسناده كدور منفصل عن الدورين الامريكي والاوروبي كاشفاً عن أن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ارييل شارون كان هو صاحب فكرة تفجير الأوضاع في دارفور وطمان الوزير الاسرائيلي مستمعيه بأن قدراً كبيراً وهاماً من الأهداف الاسرائيلية تجد فرصتها للتنفيذ والتحقق في دارفور وأكد أن هناك علاقة وثيقة مع متمردي دارفور وبعض قادة الحركات المسلحة[80].

لعبت إسرائيل دوراً مهماً في تضخيم أزمة دارفور وذلك من خلال دعم المتمردين حيث قامت بتدريب العديد من القيادات المتمردة، وقد إتهمت الحكومة السودانية دولة إسرائيل بمساندة التمرد وتوسيع نطاق الأزمة، كما أكدت تقارير الأمم المتحدة بأن إسرائيل هي المسؤولة عن إبادة مليون مواطن أفريقي من خلال تغذية هذه الحروب بالأسلحة وأهمها نزاع دارفور[81]، وأشارت عدة تقارير إلى أن المخططات الصهيونية والامريكية تستعمل أزمة دارفور مدخلاً لتجزئة السودان إلى دويلات بهدف خدمة مصالح إسرائيل وحرمان العرب من أن يكون السودان سلة غذاء العالم، ولتحقيق ذلك تولت إسرائيل مهمة تضخيم أزمة دارفور والترويج لقضايا التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية ليبقى الصراع قائماً في السودان[82].

ب-الدور الامريكي:

عملت الإدارة الأمريكية منذ العام 1991م، على ممارسة ضغوطات تجاه الحكومة السودانية من أجل حملها على تغيير سياساتها حيال المشكلات التي يعاني منها السودان، والتي من ضمنها مشكلة دارفور[83]، وسعت لتوظيف قرارات مجلس الأمن الدولي ضد السودان إذ استبعد النظام السياسي السوداني عن كل المساعدات المالية، التي شرعت الولايات المتحدة بمنحها إلى الدول الافريقية فجاءت قرارات مجلس الأمن الدولي متناغمة مع قرارات الكونغرس الامريكي، واصفة النظام السياسي السوداني بالإرهاب، ومن تلك القرارات قرار مجلس الامن رقم 1044 في 31 يناير 1996م، والقرار رقم 1054 في 1996م، وقرار مجلس النواب الامريكي رقم 70 وقرار مجلس الشيوخ رقم 106 وجلسة الكونغرس في العام 1997م، والتي حددت بشكل واضح مؤشرات السياسة الأمريكية ضد السودان على قاعدتي العزل والاحتواء، ووفقا لهذه القرارات فقد عزلت الإدارة الامريكية السودان عن محيطه الخارجي، وأقدمت على حظر زيارة المسؤولين السودانيين إلى الولايات المتحدة الامريكية، تدخلت الولايات المتحدة في قضية دارفور من خلال تكثيف زيارات المسؤولين الأمريكيين لدارفور ومنهم وزير الخارجية السابق كولن باول، مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تموز 2004م، حيث زارا دارفور بشكل منفرد واجريا مشاورات عدة مع الحكومة السودانية لإحتواء الأحداث، ولم تكن تلك المبادرة الأولى فقد سبقها مبادرات منها زيارة قام بها ثلاثة وفود من الكونغرس الامريكي، وزيارة السفير الامريكي المتجول (ريتشارد بروسير)، للتحقيق في جرائم الحرب، وتلك المبادرات نالت التأييد الداخلي الأمريكي ومنها النداء الذي وجهه البرلمانيون الأمريكيون في 2004 إلى الرئيس جورج بوش للتدخل عسكريا في دارفور من أجل ما وصفوه بالإبادة الجماعية، وهنا أتى الموفق الأمريكي مكملاً للموقف الاسرائيلي، حيث

صور ما يحدث في دارفور بعمليات الإبادة التي حدثت في رواندا، وقد ساعدهم في ذلك النداءات التي وجهتها حركات التمرد في دارفور بالمطالبة بتدخل الأمين العام للأُمم المتحدة بإقامة منطقة حظر للطيران العسكري، وتسهيل حرية الحركة لعمال الإغاثة وإجراء محاكمات جرائم حرب ضد المليشيات[84]، وقام الكونغرس بإجازة قانون محاسبة دارفور والذي دعى إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة وتمديد حظر إرسال الأسلحة إلى السودان.

ج-دور الأمم المتحدة:

استجابت الأمم المتحدة لمواقف دول أمريكا وبريطانيا وإسرائيل الرامية إلى تعقيد أزمة إرهاب دارفور، وإطالة عمرها من خلال تضليل الرأي العام الدولي بتحريف جرائم إرهاب شعب دارفور، واظهار الأزمة على أنها صراع بين طرفين، وفي هذا الصدد أصدرت عدداً من القرارات التي شكلت حماية للجماعات الإرهابية التي ارتكبت مجازر ضد سكان ولايات دارفور، ومن هذه القرارات القرار رقم ١٥٤٧ بتاريخ 2004/6/11م، والذي أدان جميع أطراف الصراع في دارفور وطالبهم بإكمال المفاوضات والإلتزام بوقف إطلاق النار[85]، القرار رقم 1556 بتاريخ 2004/6/30م والذي أفاد بخطورة الوضع في دارفور وأنه أصبح يهدد السلام والأمن العالميين واستقرار المنطقة[86]، وفيه أنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحمّل مجلس الأمن مسؤولية ما حصل للحكومة السودانية، وإتهمها بعدم قدرتها على حماية المدنيين أو التعامل مع المتمردين، القرار رقم 1585 بتاريخ 2005/3/10م، والذي أكد على استعداد دعم عملية السلام في السودان[87]، والقرار رقم 1588 بتاريخ 2005/3/17م الذي رحب باتفاق السلام الشامل[88]، والقرار رقم ١٥٩٠ بتاريخ 2005/3/24م وأكد على الإلتزامات الواردة في اتفاق أنجمينا وبرتوكولات ابوجا الخاصة بالمسائل الأمنية والإنسانية، وطالب بتقديم كل من إرتكب جريمة إنسانية أو إنتهك أي من حقوق الإنسان إلى العدالة، وأعرب عن قلقه لمزاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الأمم المتحدة[89]، والقرار رقم ١٥٩١ بتاريخ 2005/3/29م الذي أدان الإنتهاكات الخاصة لوقف إطلاق النار وتقاعس الحكومة عن نزع سلاح الجنجويد وعدم تقديم المسؤولين عن أنتهاكات حقوق الإنسان للعدالة وأتهم القرار جميع أطراف النزاع بعدم الإلتزام بالقرارات السابقة، وكرر الدعوة للتفاوض غير المشروط من أجل التسوية السلمية، كما دعى إلى التوقف الفوري عن شن الغارات الجوية في دارفور وتحريك المعدات العسكرية[90]، والقرار رقم 1593 بتاريخ 2005/3/31م الذي قرر إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنايات الدولية[91]، والقرار رقم 1627 بتاريخ 23/سبتمبر2005 دعت الأمم المتحدة بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أفرادها من ممارسة الإنتهاك الجنسي وطالب بتأديبهم[92]، والقرار رقم ١٧٠٦ بتاريخ 2006/8/31م والذي نص على إرسال قوات دولية إلى دارفور وفق البند السابع من الميثاق[93]، والقرار رقم 1769 بتاريخ 2007/7/31م الذي نص على أنشاء قوات حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة بعدد 26 ألف جندي معظمهم من الجيش والشرطة لإنهاء العنف في دارفور لفترة أولية إثنى عشر شهراً[94].

خامسا: رؤية لمستقبل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية:

علاقة خطط الاستراتيجية ربع القرنية بمشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية الاخرى

مما سبق يتضح عدم وجود أي علاقة بين الخطط الاستراتيجية للسودان ومشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم أو التحالفات العسكرية السابقة، ويتضح أن مشاركة القوات المسلحة السودانية في جميع التحالفات العسكرية أتت فجأة ودون تخطيط لذلك إنعكست بالسلب على السودان وعلى علاقاته الخارجية، وبالوقوف على واقع مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم نجد أن الجهات الحكومية المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي في السودان لم تضع أي إحتمالية للمشاركة في تحالف عسكري دولي لذلك لم تفرد في خططتها الاستراتيجية محور يتضمن رؤئ أو سياسات أو مبادئ أو اهداف أو أهمية لمشاركة السودان في مثل هذه التحالفات العسكرية، وبعد مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم لم تقوم الجهات الحكومية المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي بإدراج هذه المشاركة ضمن خططتها الاستراتيجية المستقبلية ليتم ربطها بالعلاقات السودانية الدولية أو بالاجندة الدولية التي تحاك ضد السودان او ربطها بواقع الازمات السودانية والتي اخرها أزمة الإرهاب السودانية التي يعاني منها السودان منذ 15 ابريل 2023 وحتى تاريخ كتابة الورقة في اكتوبر 2024م، وعلى هذه الأخطاء استمرت مشاركة القوات المسلحة في تحالف عاصفة الحزم ودون أن يتم تقييمها أو رسم مسار واضح لها ليتم رصد السلبيات والايجابيات وتحديد نقاط القوى ونقاط الضعف للوقوف على الفرص والمهددات والمحددات لهذه المشاركة، وفي نهاية المطاف يبدو أن السودان ومن خلال مشاركته العسكرية في تحالف عاصفة الحزم قد أضعف نقاط القوى العسكرية والأمنية الداخلية وتسبب في تهديد أمنه واستقراره، وأصبح يجد صعوبة في الحصول على الدعم الذي يمكنه من تعزز نقاط قواه ويجد صعوبة في إضعاف نقاط قوى الدعم السريع ومنعها من الحصول على الدعم والمساندة.

واقع أزمة الإرهاب السودانية 2023م في ظل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

بدات أزمة الإرهاب السودانية منذ العام 2003م وتعد بمثابة أول أزمة إرهاب تمر على الشعب السوداني في العصر الحديث، وارتكبت فيها مليشيا الجنجويد الارهابية والتي اصبحت تسمى فيما بعد بقوات الدعم السريع العديد من الانتهاكات والجرائم ضد سكان دارفور تمثلت في الإعدام خارج نطاق القضاء وعمليات القتل غير القانونية للمدنيين والتعذيب والاغتصاب والخطف وتدمير القرى والممتلكات والسرقة والنهب للممتلكات وتدمير مصادر رزق السكان الذين يتعرضون للهجمات ويهجرون قسراً وقد أُرتكبت الإنتهاكات بطريقة ممنهجة[95].

منذ 15 ابريل 2023 وحتى تاريخ كتابة هذه اورقة والشعب السوداني ما زال يعاني من أزمة ارهاب نتج عنها ازمة امنية وعسكرية وانسانية وبيئية وصحية واجتماعية بسبب إرتكاب مليشيا الجنجويد الارهابية التابعة لمليشيا الدعم السريع العديد من الانتهاكات والجرائم ضد سكان ولايات الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور وسنار، وبدأت أزمة الإرهاب بعدما سعى قائد قوات الدعم السريع إلى الاستيلاء على السلطة السيادية بقوة السلاح والانقلاب على السلطة السياسية محاولاً إنتزاعها بالقوة، واستهدف بشكل مباشر رئيس مجلس السيادة وباقي أعضاء المجلس من المكون العسكري وقد قام بقتل بعضهم وإعتقال البعض الأخر.

بعد فشل المحاولة الانقلابية غيرت مليشيا الدعم السريع خطتها فاستهدفت الشعب السوداني وقامت بممارسة العنف واستخدمت الإرهاب لغرس الخوف وبث الذعر في نفوس الشعب السوداني في

محاولة للتهجير والسيطرة على المساكن لتحقيق أهداف سياسية وايدلوجية، وفي سبيل تحقيق هذا المخطط الإجرامي تم القاء الرعب بين الناس وترويعهم وايذائهم وتعريض حياتهم وحريتهم وأمنهم للخطر والحاق الضرر بالبيئة وبالمرافق والأملاك العامة والخاصة وإحتلالها والاستيلاء عليها وتعريض الموارد الوطنية للخطر، ونتج عن هذه الجرائم الإرهابية قتل الآلاف وإعتقال وإغتصاب المئات وتشريد وتهجير الملايين من الشعب السوداني، وتم نهب وإحتلال الآلاف من الممتلكات العامة والخاصة، وتدمير البنى التحتية ووسائل النقل والمواصلات، إلى أن أُضطر أغلب سكان ولاية الخرطوم إلى إخلاء المدينة والنزوح إلى الولايات الأُخرى الآمنة، وفي الجنينة ارتكبت مليشيا الدعم السريع العديد من المجازر وبدأت هذه المجازر بقتل الوالي خميس عبدالله ابكر، وأفاد أكثر من 20 ناجياً من هجمات الدعم السريع بأن الهجمات شهدت تعرض نساء لإغتصاب جماعي وأطفال رضع للذبح والضرب بالهراوات حتى الموت ودهس أشخاص بالمركبات وإحراق الناس أحياء في منازلهم كما اصطاد القناصة اخرين في الشوارع[96].

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته أن هجمات قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها في الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور قتلت آلاف الأشخاص على الأقل وخلفت مئات الآلاف من اللاجئين منذ أبريل إلى نوفمبر 2023 وإرتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب واسعة النطاق في حملة تطهير عرقي بهدف دفعهم إلى مغادرة المنطقة[97]، وفي 18 ديسمبر هجمت قوات الدعم السريع على ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة واستباحت مناطق واسعة خارج الخرطوم حيث قامت قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم واسعة ضد المدنيين شملت النهب والإخفاء القسري وغيرها من الجرائم، وتسبب ذلك في فرار أعداد كبيرة من المدنيين بينهم نازحين سبق أن فروا من ولاية الخرطوم[98]، وفي الفاشر إزدادت وتيرة القتال في ولاية شمال دارفور ما أسفر عن سقوط المزيد من الضحايا المدنيين وتهجير أعداد كبيرة من النازحين الذين يقطنون في معسكرات اللجوء بأطراف الفاشر وقالت حركة جيش تحرير السودان أن 10 أشخاص قتلوا واصيب نحو 15 أخرين بجروح خطيرة جراء قصف الدعم السريع بالمدفعية الثقيلة والصواريخ معسكر ابو شوق للنازحين شمال الفاشر[99].

في 2024/6/29 هاجمت مليشيا الدعم السريع مدينة سنجة وبعد أيام من سيطرتها ارتكبت إنتهاكات واسعة شملت القتل والنهب والتهجير القسري وذكرت إحدى التقارير أن مدينة سنار وسنجة سجلت حالات كبيرة من المفقودين يزيد عددهم عن ١٣٠٠ شخص ونوه إلى أن احصائيات الضحايا حتى الأن بلغت عشرات القتلى[100].

أشار المدير الإقليمي لشبكة نساء القرن الافريقي أنه تم توثيق 180 حالة عنف جنسي وتحدثت عن استمرار جرائم العنف الجنسي وأنها عادة ما تحدث في بداية الغزو وترتبط بالنهب والسرقة وتحدث هذه الجرائم بانتظام نتيجة وجود قوات الدعم السريع في المناطق نفسها التي تضطر الظروف بعشرات النسوة للبقاء فيها فيصبحن دائماً عرضة للجرائم وتشدد على أن جرائم العنف الجنسي يمثل استراتيجية حرب ظلت الدعم السريع تتبعها منذ 20 عاماً وهي ذاتها التي استخدمت في دارفور كآلية مسموح بها ومتاحة ضمن بنية المليشيا حيث تستخدم أجساد النساء للترفيه والترهيب والتهجير[101].

مستقبل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية الاخرى:

واقع العزلة التي يعيشها السودان حالياً يشير إلى أن السياسة الاسرائيلية التي ذكرناها سابقاً قد نجحت تماماً، فإحجام دول العالم عموما ودول تحالف عاصفة الحزم خصوصا عن الوقوف مع السودان ودعم القوات المسلحة السودانية ومساندتها في ظل استمرار مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم يؤكد بأن السياسة الاسرائيلية قد نجحت في خلق فجوة بين السودان ومحيطه الدولي والاقليمي وهذا سيؤدي إلى إحجام السودان عن الوقوف والتحالف مع أي من هذه الدول في المستقبل.

لذلك فإن مستقبل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم وغيرها من التحالفات الأُخرى مرهون بصياغة رؤية استراتيجية واضحة يتم من خلالها وضع مرتكزات وثوابت استراتيجية تحدد الرؤية والرسالة والغاية والمبادئ والأهداف والأسباب من المشاركة في التحالفات الدولية بما فيها تحالف عاصفة الحزم لتوضح المعوقات والمهددات والمحددات ونقاط القوة ونقاط الضعف والأخطاء الاستراتيجية والأسباب التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل مشاركة السودان في التحالفات الدولية وتحالف عاصفة الحزم، وذلك من أجل رسم مسار استراتيجي من شأنه أن يطور تحالف السودان العسكري ويحوله إلى مشاركة استراتيجية شاملة ومستدامة بما يحفظ أمنه القومي.

السيناريوهات المتوقعة لمشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

أ-سيناريو بقاء السودان في تحالف عاصفة الحزم بنفس الوضع والآلية:

في حال بقي السودان في تحالف عاصفة الحزم واستمر احجام دول التحالف عن مساعدته ومساندته، وفي ظل الابقاء على مليشيا الدعم السريع كشريك في التحالف فسيكون التحالف قد خلق نوع من توازن القوى لمليشيا الدعم السريع في حصولها على الشرعية والدعم المالي، وهذا سيتسبب في إطالة عمر الأزمة وسيزيد من معاناة الشعب السوداني.

ب-سيناريو خروج السودان من تحالف عاصفة الحزم من تلقاء نفسه:

يتوقع أن يخرج السودان من تحالف عاصفة الحزم من تلقاء نفسها وذلك في حال تذمر من إحجام دول التحالف عن دعمه ومساندته ومساعدته في تخطي أزمة الإرهاب التي يعاني منها الشعب السوداني والدولة السودانية نتيجة الجرائم التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع الإرهابية ضد الشعب السوداني، وهنا سيكون السودان مضطر للبحث عن حليف داعم ومساند ليقوي موقفه ويعزز أمنه ويدعم سلمه واستقراره.

ت-سيناريو خروج السودان من عاصفة الحزم بسبب ضغوط الشعب السوداني:

هناك إحتمال لخروج القوات المسلحة السودانية من تحالف عاصفة الحزم نتيجة الضغوط الشعبية التي ستطالب بمقاطعة التحالف وذلك بسبب تذمرها من إحجام دول تحالف عاصفة الحزم عن دعم ومساندة ومناصرة القوات المسلحة السودانية أو في ظل إبقاء دول تحالف عاصفة الحزم لمليشيا الدعم السريع كشريك في التحالف.

ث-سيناريو إستغناء دول التحالف عن مشاركة القوات المسلحة السودانية:

في حال استغنت دول تحالف عاصفة الحزم عن مشاركة القوات المسلحة السودانية، فستكون قد منحت الدول والمحاور المعادية لتحالف عاصفة الحزم فرصة ذهبية لإستقطاب السودان وخلق شراكات

استراتيجية معه بما يعزز أمن وسلم واستقرار السودان وبما يخلق للمحور المعادي لتحالف عاصفة الحزم قاعدة ثابته في السودان.

ج-سيناريو تطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم وتحويلها لشراكة استراتيجية:

في حال تمكن السودان من استبعاد مليشيا الدعم السريع عن تحالف عاصفة الحزم وتطوير التحالف وتحويله إلى شراكة استراتيجية فان هذا سيؤدي إلى تقوية شركة القوات المسلحة السودانية والحكومة السودانية وإضعاف مليشيا الدعم السريع وسيؤدي إلى تقوية موقف السودان بما يعزز أمنه ويدعم سلمه واستقراره.

استراتيجية تطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية الاخرى:

تسعى الورقة إلى صياغة خطة استراتيجية ترتكز على أُسس وثوابت علمية، لتشكل مسار وخارطة طريق تقود إلى استثمار مشاركة السودان في التحالفات الدولية، وتكون بمثابة الأساس التي ترتكز عليه في تطوير تحالفها في عاصفة الحزم وغيرها من التحالفات الأُخرى بما يضمن تحولها إلى شراكة استراتيجية، وذلك من خلال:

- **الرؤية** نحو تحالفات عسكرية تقود الى خلق شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة.
- **الرسالة** بناء خطة استراتيجية سودانية متكاملة وشاملة تحول الشراكات العسكرية المؤقتة إلى شراكات استراتيجية في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والبيئية بشكل شامل ومستدام.
- **الغاية** رسم خارطة طريق علمية تستند على أُسس وثوابت قومية، لتتحد وتتوافق مع الإستراتيجية القومية التي تنتهجها الحكومة السودانية لتعمل بالتوازي معها على تطوير واستثمار مشاركات القوات المسلحة السودانية في التحالفات العسكرية الدولية بما يحقق أهداف الاستراتيجية القومية للسودان.
- **المبادئ** وحدة وإستقرار البلاد، وأمن وسلامة المواطن، وحقوق وكرامة الإنسان، وخلق شراكات استراتيجية تنمي القدرات الدفاعية بما يضمن أمن وسلامة السودان، ودون خلق عداءات مع دول العالم.

مميزات التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية:

يتميز التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية في الآتي:

1. أن التحالف وسيلة لتسخير العلم وتوظيف الفن والمعرفة لصياغة الرؤى المستقبلية التي ترسم مسار واضح لمشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية الأُخرى.
2. أن التحالف يجب أن يرتبط بالاستراتيجيات القومية التي تعمل على التنسيق والرقابة وقيادة

وتوجيه أنشطة مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية لتحقيق أهدف السودان القومية.

3. أن تعمل من خلال التنبؤ بالمخاطر والمهددات المحتملة عن طريق رصد واستشعار متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وتخطيط وتنظيم مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية.
4. التغلب على العقبات والتحديات التي تواجه مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية من خلال تجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة التي تواجه السودان اثناء فترة المشاركة في التحالف.

أهمية التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية الأُخرى:

يمكن أن نلخص أهمية التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية في الآتي:

1. التعامل بشكل علمي مع مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية.
2. ترتيب الأفكار وعصف الأذهان لإدارة مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية.
3. تحليل نقاط القوة ومواطن الضعف ورسم السيناريوهات المترتبة على مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية.
4. دراسة أُسس التحالف ورصد الدوافع والميول والعوامل المؤثرة في مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية سواء كانت سلبية أم ايجابية.
5. التركز على إمكانية تحقيق أكبر فائدة من جراء مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية.
6. دراسة إمكانية تحويل مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات لشراكات استراتيجية شاملة ومستدامة.
7. إعاقة أعداء السودان الداخليين أو الخارجيين من إقامة تحالفات وعلاقات من شأنها أن تمنحهم نقاط قوى.

منهجية التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية:

حتى يكون بناء التحالف قوي وفاعل لابد من حسن إختيار الشريك وفقا للمنهجية التالية:

أ. أن يكون لكل طرف نقاط قوى في المحال العسكري بشقيها الدفاعي والهجومي ومحاورها الجوية والبحرية والبرية، وجوانبها الأمنية والاقتصادية والصحية والإنسانية والصناعية والتكنولوجية والمالية وهذا لتفادي مختلف الصراعات والنزعات وتجنب الإبتزاز والتهميش.

ب. أن تكون مساهمات كل الأطراف متوازنة ومتكافئة للتقليل من التهديدات و أخطار عدم التأكد المرتبطة باللامعرفة الكلية أو الجزئية بمفاهيم التحالف الاستراتيجي سواء كانت تعلق ذلك بالزمان أو المكان.

ت. الاتفاق المسبق على الاستراتيجية المزمع إتباعها ودراسة نقاط القوى والضعف وجوانب الإختلاف والتشابه لتجنب المخاطر واستخراج فكرة واضحة على التحالف في المدى و القصير والمتوسط والبعيد.

ث. دراسة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية الخاصة بكل شريك يعني دراسة التحالف لفهم المعوقات والمهددات ومعرفة كل المتغيرات التي من شأنها أن تضعف التحالف أو تفشله ومعرفة ما إذا كان التحالف مفيداً لكلا الجانبين ام لا.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية:

تتلخص أهداف التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة القوات المسلحة في التحالفات الدولية في الآتي:

1. تطوير مشاركة السودان في التحالفات الدولية وتحويلها لشراكات استراتيجية شاملة ومستدامة.
2. إدارة ملف مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية بفكر استراتيجي متعدد وشامل ومتكامل وبعيداً عن الفكر العسكري الأُحادي.
3. معرفة الأسباب الكامنة التي تقف خلف اشراك القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية سواء كانت بمفردها أو كانت بمعية أي مليشيات أُخرى مثل مليشيا الدعم السريع والتأكد من أن هذه التحالفات لا تهدف إلى إضعاف القوات المسلحة أو تهدف إلى توفير بيئة لتدريب المليشيات والقوى والحركات السودانية أو تهدف إلى توفير مصادر وقنوات مالية لدعم المليشيات والقوى والحركات.
4. تفعيل طرق الإنذار المبكر للتحذير من المخاطر التي تترتب على مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية سواء كانت هذه المخاطر عسكرية أو أمنية أو سياسية أو اجتماعية أو صحية أو بيئية أو اقتصادية أو مالية وبما ينعكس بالسلب على الأمن الوطني السوداني.
5. ضبط مسار مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالف الدولية والسيطرة عليها لضمان عدم إنحرافها عن مسارها بما يؤدي إلى إرتكاب جرائم وإنتهاكات من شأنها أن تنعكس بالسلب على سمعة القوات المسلحة والدولة السودانية.
6. قطع الطريق أمام الأجندة الرامية إلى إقامة تحالفات مع المليشيات والقوى والحركات المسلحة السودانية والتي من شأنها أن تعمل على تقويتها على ودعمها ومساندتها تحت غطاء التحالف.
7. إعاقة الأجندة الدولية التي تهدف إلى استنزاف طاقات القوات المسلحة السودانية وإرهاقها وتشتيتها وإشغالها من خلال إقحامها في التحالفات التي لا تخدم مصالح السودان وتتعارض مع أهدافها القومية.
8. إعاقة المساعي الاستباقية التي تهدف إلى خلق تحالفات من شأنها أن تخلق عداءات مستقبلية بين السودان وبين الدول المعادية للتحالف ومن شأنها أن تعيق مساعي السودان من خلق شراكات استراتيجية مع تلك الدول.

أسباب تطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم وتحويلها إلى شراكة الاستراتيجية:

إكتسبت مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم قدراً كبيراً من الأهمية لعدة أسباب منها:

أ. الإستشعار بأهمية التسلح بالإستراتيجيات, وتزويد طاقم الإدارة بقدرات وتوجهات التفكير الإستراتيجى كمدخل للتخطيط الإستراتيجى للتحالف.

ب. تهيئة قاعدة بيانات ومعلومات عن الشركاء المحتملين والمستهدفين بالتحالف محلياً وإقليمياً وعالمياً و وتحديثها بشكل مستمر, لتكون أساساً لخطط وقرارات التحالفات الحالية والمستقبلية.

ت. ضرورة اشتمال اتفاقية التحالفات الإستراتجية تحديداً واضحاً للقرارات وكيفية الإختيار بين البدائل ومعالجة المخاطر وحسم المنازعات وخطوط السلطة لضمان عدم تحولها من تحالف ومشاركة وتعاون إلى مقاطعة وعداء.

ث. ضمان حماية الحدود المشتركة كالمجال المائي (البحر الأحمر) المشترك بين السودان ودول التحالف مما يستدعي تطوير سبل الحماية التكنولوجية المتداخلة التي تعزز أمن المنطقة وتقوية الدفاعات المشتركة بما يضمن توفير الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي للسودان ودول التحالف.

ج. إمتلاك أعداء التحالف وسائل هجومية وأسلحة متطورة (كيميائية أو جرثومية) مما يتطلب إنشاء شراكات تكنولوجية وعلمية وأكاديمية بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية والحكومات والمؤسسات الدولية لدول التحالف والمنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها.

ح. وجود شراكة شاملة ودائمة بين السودان ودول تحالف عاصفة الحزم بما يضمن قطع الطريق أمام أعداء التحالف من استقطاب السودان ودفعها لإقامة شراكات مع أعداء دول تحالف عاصفة الحزم بما يمكنها من إقامة قواعد برية أو بحرية أو جوية ومعسكرات من شأنها أن تهدد المحور الغربي لدول التحالف.

خ. وجود روابط اجتماعية وثقافية وايدلوجية بين مليشيا الحوثي ومليشيا الدعم السريع من شأنها أن تولد تعاون وتحالف خفي من شأنه أن يعزز نقاط قوى الطرفان ويضمن تعزيز دفاعاتهما بما يؤمن وصول إمداد الأسلحة فيما بينهم ويهدد أمن واستقرار السودان ودول تحالف عاصفة الحزم.

معوقات مشاركة السودان في التحالفات الدولية وتحالف عاصفة الحزم :

أ- **عودة السودان الى قوائم الدول الراعية للارهاب:** تعتبر إمكانية عودة السودان لقوائم الدول الراعية للإرهاب من اكبر مهددات مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم في العام 2023 أكدت الأمم المتحدة التي قال مبعوثها في السودان (فولكر) أنه تلقى تقارير موثقة تشير إلى أن القبائل العربية وقوات الدعم السريع، التي يقودها محمد حمدان دقلو، قد ارتكبت إنتهاكات خطيرة تشمل القتل على الهوية والعنف الجنسي، ولم تكن هذه المرة الأولى التي توجه فيها أصابع الإتهام لقوات الدعم السريع بالضلوع في ارتكاب جرائم إغتصاب، فقد إتهمتها بارتكاب هذه الجرائم خلال مشاركتها في الحرب في اقليم دارفور في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، كما لاحقت الاتهامات عناصر من هذه القوات بالقيام باغتصاب فتيات

خلال فض إعتصام المحتجين أمام قيادة الجيش في يونيو 2019م[102]، وفي العام 2024م حذرت تقارير استخباراتية أمريكية من مخاطر تحول السودان إلى بيئة مثالية لنشاط الشبكات الإرهابية ومرتع للجماعات الاجرامية الدولية، ونسب إلى مكتب الاستخبارات الوطني الامريكي قوله أن تقرير التهديدات السنوية لعام 2024 الخاص بمجتمع الاستخبارات الامريكي قد حذر من تحول السودان إلى ملاذ للإرهاب، وجاء في التقرير أن استمرار النزاع في السودان بحكم موقعه بين القرن الافريقي ومنطقة الساحل وشمال افريقيا، قد يوفر بيئة مثالية للشبكات الإرهابية والاجرامية، وتوقع التقرير الأمريكي أن تستمر فروع داعش والقاعدة في التوسع في القارة الافريقية، بما في ذلك ازدياد نشاط داعش في غرب السودان، الذي يساهم في زعزعة الاستقرار وتوظفه الحكومات في صراعاتها الطائفية مع المجموعات التي تعاني من التهميش لتحقيق مكاسب في نيجيريا ومناطق الساحل[103].

حذر مسؤول في الهيئة الحكومية للتنمية الايغاد من تحول السودان إلى ملاذ للإرهابيين، ففي مقابلة لقائد برنامج القطاع الأمني ابيبي مولونيه مع وكالة الانباء الاثيوبية، دعا الدول الأعضاء للعمل معاً للتوصل إلى حلول لمواجهة خطر الإرهاب والصراعات في المنطقة، وقال أن منطقة القرن الافريقي غنية بالموارد الطبيعية، لكن عدم الاستقرار وخطر الإرهاب يمثل اكبر تحدي، وحذر من أن الجماعات الإرهابية في سوريا تبحث عن فراغ لاستغلاله بعد هزيمتها، وهذا الفراغ متوفر الآن في منطقة شرق افريقيا، وشدد على أن هناك خطرا في السودان، إذا لم يتم حل المشكلة فمن المعتقد أن الجماعات الإرهابية ستستغل هذا الفراغ[104].

هذا بالاضافة الى ان اعلان جدة الأول 11/5/2023م والذي تم بوساطة امريكية سعودية قد جمع الأطراف السودانية ممثلة في وفد القوات المسلحة السودانية ووفد الدعم السريع، والزم الطرفان بتنفيذ بناء الثقة المتعلقة بإقامة اتصالات بين قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتحسين الخطاب الإعلامي الرسمي لكل جانب والحد من الخطابات التحريضية، الإجراءات المتعلقة بالعناصر من دعاة الحرب والمؤيدة للحرب من كل جانب، وترك الأمر للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع للتنفيذ الكامل للاتفاق[105]، وقد إلتزم الطرفان على ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والعسكرية، والامتناع عن أي هجوم من شأنه أن يتسبب في أضرار مدنية أو يلحق ضرر بالمدنيين وعدم استخدامهم دروعاً بشرية، وعدم استخدام نقاط التفتيش في إنتهاك مبدأ حرية تنقل المدنيين والجهات الإنسانية، والسماح للمدنيين بمغادرة مناطق الأعمال العدائية، وأي مناطق محاصرة طوعا وبأمان، وحظر النهب والسلب والإتلاف، والاستحواذ واحترام حماية المرافق الخاصة والعامة والامتناع عن استخدامها للأغراض العسكرية وحماية وسائل النقل الطبي دون استخدامها في أعمال عسكرية، والامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الاعمال العدائية، والاخفاء القسري والاحتجاز التعسفي للمدنيين، وعن أي شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ومن ذلك العنف الجنسي بجميع أنواعه.

ب-ادانة القوات المسلحة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية:

ففي إعلان جدة الثاني 28/5/2023م ضمن الطرفان القوات المسلحة السودانية ومليشيا الدعم السريع أن جميع القوات الخاضعة لسيطرتها تتوقف وتمتنع عن الأعمال المحظورة الواردة في الفقرة (ز)، والتي من أبرزها إنتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنتهاكات القانون الدولي الإنساني، والتعذيب

وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية بما في ذلك العنف الجنسي، وإستهداف البنية التحتية المدنية أو المراكز السكانية، وإحتلال أراضي أو مواقع جديدة بما في ذلك البنية التحتية أو المراكز السكانية، وتجنيد الجنود أو تسجيلهم أو حشدهم، ونهب أو مصادرة الممتلكات أو الموارد أو الإمدادات الإنسانية، وإستخدام المدنيين كدروع بشرية، وإحتلال المستشفيات ومرافق البنية التحتية بما فيها مرافق (المياه والكهرباء والوقود)، وإحتلال مساكن المدنيين، والإخفاء القسري أو الإحتجاز التعسفي للأشخاص، والنهب والسلب والتخريب[106].

الملاحظ أن إعلان جدة الأول التزم فيه الطرفان بعدم إرتكاب أي من الإنتهاكات التي تم ذكرها وإعلان جدة الثاني ضمن فيه الطرفان أن جميع القوات الخاضعة لسيطرتها تتوقف وتمتنع عن الأعمال المحظورة الواردة في الفقرة (ز) من الإعلان، والملاحظ أن أغلب الجرائم المحظورة الواردة في إعلان جدة الثاني والتي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين للدعم السريع هي جرائم إرهابية، وذلك إستناداً على قانون الإرهاب، واقرار الطرفان بالتوقف والإمتناع عن الأعمال المحظورة يعتبر إعترافاً ضمنياً بارتكاب جرائم ضد الشعب السوداني، وإذا إعتمدنا إعلان جدة واتفقنا جدلاً بأن الطرافان يرتكبان جميع هذه الجرائم ضد شعوبهم في السودان، فإن السودان واحدى دول الخليج سيكونوا في موقف حرج نتيجة اشتراكهم في تحالف عسكري ميداني في احدى الدولالعربية من الممكن ان القوات التي ارتكبت جرائم ضد شعوبها ترتكب نفس الجرائم الارهابية ضد هذا الشعب العربي[107]، ومن هنا يمكن ان نستنتج المهددات والمحددات التي ستواجه مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم.

مهددات مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

أ. **مهددات قانونية:** إدانة دول العالم للقوات المسلحة السودانية واتهامها بإرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوداني ستضع دول تحالف عاصفة الحزم في موقف سيء للغاية لأنه إذا اتفقنا جدلاً بأن القوات المسلحة السودانية ترتكب جميع هذه الجرائم ضد الشعب السوداني فإن السؤال الذي يفرض نفسه:

هل ترتكب القوات المسلحة السودانية المشاركة بتحالف عاصفة الحزم نفس هذه الجرائم ضد الشعب اليمني؟

ب. **مهددات أمنية:** إقامة القوات المسلحة السودانية لشراكات عسكرية مع المحور الشرقي وتحالفه مع ايران يتعارض مع شراكة القوات المسلحة السودانية ودول تحالف عاصفة الحزم المعادية لايران والحوثي، وهذا التعارض من شأنه أن يهدد أمن واستقرار دول التحالف هذا إذا ما علمنا أن الحوثيين متحالفين مع دولة ايران.

ح. **مهددات عسكرية:** العداء بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وتقاتلها في السودان والمطالبة بتصنيفها جماعات إرهابية، وفي نفس الوقت احتضان هذه القوات لبعضهم البعض ووقوفها معها في خندق واحد في تحالف عاصفة الحزم يعتبر قنبلة موقوته من شأنه أن يهدد مستقبل تواجدهم بالتحالف.

خ. **مهددات اجتماعية:** مواجهة القوات المسلحة السودانية لسخط شعبي يطالب بسحب القوات

من تحالف عاصفة الحزم وذلك بسبب عدم تفاعل دول التحالف مع أزمة إرهاب الشعب السوداني وترك القوات المسلحة السودانية تواجه وحدها مهمة التصدي للهجمات الإرهابية التي تشنها مليشيا الدعم السريع الإرهابية ضد الشعب السوداني الأعزل حيث لا يعقل أن يقبل الشعب بأن تساند القوات المسلحة شعوب دول التحالف وتحميهم وبالمقابل تحجم دول التحالف عن حماية الشعب السوداني ومساندة القوات المسلحة السودانية.

هـ. **مهددات فكرية:** غياب الفكر الاستراتيجي وعدم التخطيط لاستثمار مشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم وتحويله إلى شراكة استراتيجية شاملة ومستدامة سيجعل من هذه المشاركة مشاركة عقيمة مثلها مثل التحالفات العسكرية السابقة التي شاركت فيها القوات المسلحة السودانية ولم تجني منها سوى العداءات الدولية وإشانة السمعة.

محددات مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم

- إنحصار المشاركة العسكرية في المحور العملياتي فقط.
- تركيز القوات المسلحة السودانية على العوائد المالية والمعنوية للجنود والأفراد.
- إنفصال بعض الإدارات التابعة لقوات الدعم السريع عن القوات المسلحة السودانية كالإدارة المالية.
- تقسيم نسبة مشاركة القوات المسلحة في عاصفة العزم ما بينها وبين مليشيات الدعم السريع.

الأخطاء الاستراتيجية التي تهدد مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

توجد عدة أخطاء استراتيجية أدت إلى تهدد مستقبل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم أهمها:

- **الخطأ الأول:** عدم إحلال الحكومة السودانية لأفراد مليشيا الدعم السريع المشاركون في تحالف عاصفة الحزم وإبدالهم بأفراد من القوات المسلحة، واستمرارهم في البقاء معها في تحالف عاصفة الحزم.
- **الخطأ الثاني:** تجريم إعلان جدة لكل من القوات المسلحة ومليشيا الدعم السريع واتهامهما بشكل غير مباشر بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان وجرائم عنف جنسي وجرائم ذات طبيعة إرهابية.
- **الخطأ الثالث:** تباعد السودان ودول التحالف والذي أدى إلى إحجام دول التحالف عن دعم السودان عسكريا.
- **الخطأ الرابع:** التقارب السوداني الايراني والذي يتعارض مع مبادئ دول التحالف.
- **الخطأ الخامس:** عدم الموائمة بين المصالح السودانية ودول التحالف وعدم خلق شراكة استراتيجية.

أسباب تعقيد مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

- **سوء الفهم والإدراك** ويعتبر أحد أبرز أسباب تعقيد مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم، فحتى الأن لم يستثمر السودان مشاركته في التحالف بشكل صحيح يخدم مصالح السودان

القومية، ومازالت فوائد هذه المشاركة محصورة في إطار ضيق يصب في مصلحة القوات المسلحة السودانية والأفراد التابعين لها.

- **سوء التقدير والتقييم** ويعد من أهم الأسباب تحجيم مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم فحتى الأن لم يتم التفكير في تطوير هذه العلاقة وتحويلها إلى شراكة استراتيجية بشكل متكامل تشمل المجال العسكري والأمني والاقتصادي والمالي والصحي والبيئي والإنساني وغيرها من محاور الشراكة الاستراتيجية.
- **تضارب المصالح السودانية:** القوات المسلحة السودانية تسعى للقضاء على مليشيا الدعم السريع.
- **تعارض مصالح دول التحالف:** مصالح الدول التحالف تهدف للمحافظة على كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والتي تمثلان جسماً واحداً داخل تحالف عاصفة الحزم.
- **تناقض الموقف السوداني:** في السودان تقف القوات المسلحة السودانية ضد مليشيا الدعم السريع، وخارج السودان تقف القوات المسلحة السودانية في صف واحد مع مليشيا الدعم السريع.
- **سوء الإدارة** وتتمثل في فشل القوات المسلحة السودانية في إتمام عملية إحلال أفراد مليشيا الدعم السريع المشاركة في تحالف عاصفة الحزم وإبدالهم بأفراد يتبعون للقوات المسلحة السودانية وقلب موازين القوى وترجيحها لكفة القوات المسلحة السودانية لتحييد موقف دول تحالف عاصفة الحزم من الأزمة السودانية.

نقاط ضعف مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم:

توجد عدة نقاط من شأنها أن تضعف مشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم منها:

- استمرار أزمة إرهاب الشعب السوداني وتفاقمها وتعقيدها وإطالة عمرها.
- تهديد وجود الدولة السودانية واستمرار بقائها نتيجة الهجمات الإرهابية التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع.
- إحتمالية حدوث مواجهة بين القوات السودانية المشاركة في تحالف عاصفة الحزم (الجيش - الدعم السريع)
- دخول القوات المسلحة السودانية في تحالف عسكري مع المحاور الدولية معادية لدول تحالف عاصفة الحزم.
- إحجام دول التحالف عن مساعدة السودان وإمتناعهم عن مساندة ودعم القوات المسلحة السودانية والجيش.
- استقطاب السودان من قبل محاور أُخرى معادية لتحالف عاصفة الحزم بما يؤدي إلى تدهور علاقات السودان بدول تحالف عاصفة الحزم.

نقاط قوة السودان في مشاركتها في تحالف عاصفة الحزم:

أ. حصر نطاق المشاركة في تحالف عاصفة والتحالفات الدولية مع الحكومة السودانية ومؤسساتها الرسمية فقط.

ب. إبعاد أفراد مليشيا الدعم السريع الإرهابية عن تحالف عاصفة الحزم وعدم إشراكهم في أي تحالفات دولية.

ت. إبراز المهددات الأمنية التي تترتب على إشراك مليشيا الدعم السريع الإرهابية في تحالف عاصفة الحزم.

فرص تطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية وتحويلها لشراكة استراتيجية:

الإعتماد على التخطيط الاستراتيجي كمنهج لتطوير شراكة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية الأُخرى بما يضمن تعزيز الأمن القومي السوداني، تدويل قضية إرهاب مليشيا الدعم السريع ، والعمل على التحشيد الشعبي لمكافحة الإرهاب وإحتوائه وإحتضانه وتدريب، إعلان تحالف عربي وإقليمي ودولي لمكافحة الإرهاب، إعلان شراكات استراتيجية مع التحالفات المتخصصة في مكافحة الإرهاب.

أ. ضمان الإنفراد بامتلاك نقاط القوى في التحالف: وهنا تعتبر الفرصة مواتية للقوات المسلحة السودانية لإستبعاد عناصر مليشيا الدعم السريع المشاركة في تحالف عاصفة الحزم والتفرد بامتلاك نقاط القوى العسكرية.

ب. إستغلال الفرص الجديدة في التحالف: ستكون الفرصة سانحة أمام القوات المسلحة السودانية لسد الفجوة التي ستنتاب صفوف تحالف عاصفة الحزم نتيجة إستبعاد عناصر مليشيا الدعم السريع.

ت. التقييم الدائم والمستمر لمشاركة السودان في التحالف: فمن خلالها يتم تعزيز نقاط القوة وسد الثغرات التي تنتاب مشاركة السودان في التحالفات الدولية بما يمكنها من إقامة شراكات استراتيجية بشكل شامل ومستدام.

ث. توسعة التحالف والتمهيد لتطويره: دخول السودان في تحالف مائي لحماية سواحل البحرالاحمر سيمكن السودان من تطوير نظام الملاحة البحري وامتلاك أسلحة بحرية.

ج. امتلاك تكنولوجيا جديدة: مشاركة السودان في التحالفات الدولية وفي ظل الحظر المفروض على تسليح القوات المسلحة السودانية يعتبر فرصة لامتلاك السودان للتكنولوجيا الحديثة والأنظمة الدفاعية المتطورة.

ح. تطوير التحالف وتحويله لشراكة استراتيجية: وذلك من خلال الدخول في شراكات في المجال الصحي والغذائي والدوائي، وبما يضمن الدخول في مجال تدريب الكوادر البشرية، ومن ثم تنمية الشراكات الاقتصادية والصناعية والزراعية والحيوانية بين السودان ودول التحالف.

الخاتمة:

تناولت الورقة دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير مشاركة القوات المسلحة السودانية بتحالف عاصفة الحزم وتطرقت للتخطيط الاستراتيجي من حيث المفهوم والخصائص والعناصر والأهمية والأهداف والفوائد والأساليب والمزايا والعوامل المؤثرة في التخطيط والمعوقات والعقبات ومتطلبات نجاح التخطيط، ثم تناولت مفهوم التحالف وأنواعة وأقسامه وأشكاله وأهدافه وعوامل نجاح التحالف وتم تناول عدد من النماذج الدولية للتحالف.

ثم تناولت السودان من حيث الموقع الجغرافي والمميزات التاريخية والميزات الديمغرافية ومقومات البيئة الاستراتيجية ومعوقاتها وواقع التخطيط الاستراتيجي في السودان والقوات المسلحة ودور القوات المسلحة في التخطيط الاستراتيجي ونماذج لمشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية.

وقدمت نبذة عن تحالف عاصفة الحزم من حيث الأهداف والنتائج ودوافع وأسباب مشاركة القوات المسلحة السودانية في تحالف عاصفة الحزم، والدور الدولي في تحجيم وإعاقة مشاركة السودان في التحالفات الدولية.

خلصت الورقة إلى صياغة رؤية لمستقبل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحلفات الدولية، تم خلالها تناول واقع الحال السوداني 2024م في ظل مشاركة القوات المسلحة في تحالف عاصفة الحزم ومستقبل المشاركة والسيناريوهات المتوقعة وصاغت استراتيجية لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم تطرقت خلالها لمميزات وأهمية وأهداف وأسباب ومعوقات ومهددات ومحددات التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم والتحالفات الدولية، ورصدت الأخطاء الاستراتيجية التي تهدد مشاركة السودان في التحالف وأسباب تعقيد مشاركة السودان في التحالف وإبراز نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص.

النتائج:

1. للتخطيط الاستراتيجي دور رئيسي في تفعيل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم يتمثل في رصد الفرص والمهددات التي تواجه مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية بالشكل الذي يضمن أمن وسلامة السودان.
2. للتخطيط الاستراتيجي دور أساسي في تحديد التوقيت المناسب الذي تشارك فيه القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية بما يضمن عدم تهديد الأمن القومي للسودان.
3. التخطيط الاستراتيجي يساهم في تطوير واستثمار مشاركة السودان في التحالفات الدولية وتحويلها إلى شراكة استراتيجية متينة تشمل المجال السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي والصحي والصناعي.
4. للتخطيط الاستراتيجي قدرة على الموائمة مابين مصالح القوات السودانية ومصالح دول التحالف بما يعزز تجربة القوات المسلحة السودانية وينمي قدراتها الدفاعية ومفاهيمها التكتيكية بما يدعم إنشائها لتحالف دولي يساهم في حل أزمة الإرهاب التي يعاني منها السودان منذ ابريل 2023م.

5. مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية لم تنبع من الاستراتيجية ربع القرنية 2007 - 2031 ولم تضاف إلى الخطة الاستراتيجية الاولى 2011 - 2016 توضع ضمن الخطة الاستراتيجية الثانية 2017-2021م.
6. تحالف عاصفة الحزم لم يساهم في تطوير القوات المسلحة السودانية؛ ولم يعزز من مقدراته الدفاعية والأمنية ولم يحقق تبادل المصالح وإنعكس سلباً على استقرار وسلامة السودان ولم يدعم أمنها القومي.
7. السودان لم يحسن استثمار مشاركته في تحالف عاصفة الحزم بالشكل الذي يساهم في خلق شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة في المجال السياسي والاقتصادي والمالي والصناعي والتجاري والصحي والبيئي وخلافه.

التوصيات:

1. تفعيل مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم من خلال رصد الفرص والمهددات التي تواجه مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية بالشكل الذي يضمن تحقيق أمن وسلامة السودان.
2. تحديد التخطيط الاستراتيجي للتوقيت المناسب الذي تشارك فيه القوات السودانية في التحالفات العسكرية بما يضمن عدم إحداث فجوة داخلية من شأنها أن تهدد الأمن القومي السوداني.
3. تمكين التخطيط الاستراتيجي من تطوير التحالفات العسكرية وتحويلها إلى شراكات استراتيجية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالإعتماد على التخطيط الاستراتيجي.
4. مواءمة التخطيط الاستراتيجي بين مصالح القوات السودانية المشاركة في التحالفات العسكرية ومصالح دول التحالف بما يضمن تحقيق أكبر فائدة من المشاركة وتعزيزها وتنمية قدراتها الدفاعية ومفاهيمها التكتيكية وإنشاء تحالف دولي يساهم في حل أزمة الإرهاب التي يعاني منها السودان منذ أبريل 2023م.
5. صياغة الاستراتيجيات التي تضمن تفعيل مشاركة القوات المسلحة السودانية في التحالفات الدولية بشكل ايجابي ووضع مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم ضمن الخطط الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للسودان.
6. استغلال مشاركة السودان في تحالف عاصفة الحزم بما يساهم في تطوير القوات المسلحة السودانية؛ ويعزز من مقدراته الدفاعية والأمنية ويحقق تبادل المصالح بما ينعكس ايجاباً على استقرار وسلامة السودان؛ ويدعم الأمن القومي.
7. استثمار تحالف عاصفة الحزم بالشكل الذي يساهم في خلق شراكات استراتيجية شاملة ومستدامة في المجال السياسي والاقتصادي والمالي والصناعي والتجاري والصحي والبيئي وخلافه.

الهومش:

(1) مدحت أبو النصر, مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي المتميز, الطبعة الثانية, المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر, 2015م, ص 83

(2) زكريا بشير, التخطيط الإستراتيجي والتعليم السائد في الوطن العربي(اشارة خاصة للسودان), مطابع السودان للعملة، الخرطوم, 2003م, ص59

(3) علي السلمي, الإدارة المعاصرة, دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م, ص 299

(4) محمد الحملاوي وآخرون, إدارة الإنتاج والعمليات, مكتبة عين شمس، القاهرة, 1991م, ص 9

(5) بشار الوليد, التخطيط الإستراتيجي: مفاهيم معاصرة, دار الراية للنشر والتوزيع، عمان, 2010م, ص 67

(6) نادية العارف, الإدارة الإستراتيجية, الدار الجامعية، الإسكندرية, 2003م, ص 8

(7) عمري علي سيداحمد، دور ادارة الازمات في مسار الخطط الاستراتيجية للتنمية، رسالة دكتوراة، غير منشورة، دراسات استراتيجية، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، 2020م، ص 28

(8) بشير العلاق, أساسيات الإدارة, دار القلم، عمان, 1999م, ص 7

(9) سهير عبدالعزيز بشر, التخطيط الإستراتيجي وأثرة على إدارة الأزمات, دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس, 2016م, ص 25

(10) التخطيط الإستراتيجي, دليل الجمعيات المرشدة, مركز خدمات المنظمات غير الحكومية, ص 12 TEN.TCENNOCOGN.WWW

(11) حسين مصطفى هلال وآخرون, التخطيط الإستراتيجي لتطوير أداء المؤسسات, دار الكتب المصرية، القاهرة, 2009م, ص83

(12) التخطيط الإستراتيجي للدول, الإصدار التاسع والعشرون, مركز الدراسات الإستراتيجية-جامعة الملك عبدالعزيز: جده, 2010م, ص 27

(13) محمد الحملاوي, التخطيط الإستراتيجي, مكتبة عين شمس، القاهرة, 1993م, ص 66

(14) عبدالحميد المغربي, الإدارة الإستراتيجية, مجموعة النيل العربية، القاهرة, 1999م, ص 37

(15) نبيل مرسي خليل, التخطيط الإستراتيجي, ط 2 , دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية, 1996م, ص 55

(16) محسن العبود, الإتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية, دار النهضة العربية، القاهرة, 1994م, ص 57

(17) 17 - التخطيط الإستراتيجي للدول, مصدر سابق, ص 26

(18) ماجد الفرا, التخطيط الإستراتيجي, دورة تدريبية, الجامعة الإسلامية، غزه, 2005م, ص 9

(19) louise Fawcett, alliances, oxford public international law, september 2009, www.opil.ouplaw.com

(20) david haglund, alliance. Encyclopedia Britannica www.britannica.com

(21) مصطفى ناصف، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص8

(22) مصطفى ناصف، نفس المصدر، ص11

(23) Snyder glenn, security dilemma in alliance politics, world politics, july 1984, p 462

(24) Edwin fedder, the concept of alliances, international studies quarterly, 1968 , p67

(25) Brett Benson, unpacking alliances: deterrent and compellent alliances and theirrelatonship with conflict, the journal of political, 2011, p 1113

(26) سامي عوض، معجم المصطلحات العسكرية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص185

(27) عبدالله بن عبدالعزيز الغيث، التحالفات العسكرية الدولية لمكافحة الارهاب، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد3، سبتمبر 2023م، ص18

(28) محمد شاهر عطية، التحالفات الدولية المعاصرة واثر المصلحة فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2020م، ص29

(29) أحمد سيد مصطفى» **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**» القاهرة, دار النهضة العربية- الطبعة الثالثة2000, ص:57

(30) فريد النجار « **التحالفات الاستراتيجية**», مرجع سابق , ص:14

(31) توماس هولين, ترجمة محمود عبد الحميد مرسى» **الادارة الاستراتيجية**», المملكة العربية السعودية, الادرة العامة للبحوث,1990,ص:437

(32) عمرو خير الدين» **التسويق الدولي**» ,دار النشر و التوزيع,الطبعة الاولى,1996,ص:69

(33) Henri Make dictionnaire de gestion vocabulaire. Conceptet utiles .edition economique paris 1998. p :314

(34) P.Dussage et B.Garette « les alliances stratégiques mode d'emploi » revue française de gestion n8 .sptembre/octobre1991.p :4

(35) فريد النجار ، **التحالفات الإستراتجية** , مرجع سابق, ص 16.

(36) جاري هاميل ـ مايكل بورتر ، **حلقة المعرفة** ، إصدار المؤسسة العربية للإعلام العلمي (شعاع) www. moc.arade

(37) فريد علي محمد شوشة « **الادارة الاستراتيجية**». القاهرة. دار النهضة العربية.طبعة الاولى1995. ص:105

(38) **الصناعات الدوائية**, التجارة العربية-البريطانية, مجلة صادرة عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة العربية البريطانية, لندن العدد11.12 السنة السادسة يوليو/اغسطس1999,ص:13

(39) أحمد سيد مصطفى , **تحديات العولمة والإدارة الإستراتيجية** , مرجع سابق.ص371

(40) فريد النجار ، **التحالفات الإستراتجية** , مرجع سابق, ص 34

(41) فريد النجار ، **التحالفات الإستراتجية** , نفس المرجع, ص 26

(42) محمد طاهر، حلف وارسو ارعب اوروبا، 15:59م، 14 مايو 2020م MOC.TNEDNEPEDNI.WWW

(43) موقع سفارة جمهورية السودان, المملكة العربية السعودية الرياض, عن السودان, الموقع الجغرافي, AS.GRO.YSSABMENADUS.WWW

(44) عبدالرحمن الخليفة، حدود السودان الغربية وأثرها في علاقاته مع دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2006م، ص10

(45) موقع ويكيبيديا, السياحة في السودان، 14:11م GRO.AIDEPIKIW.M.RA.WWW
(46) احسن احمد واشرف عثمان، السودان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، السودان، ص495، 14:30م GRO.DNNA.WWW
(47) اللجنة الفنية لدراسة الخدمات الأساسية للمواطن في ضوء سياسة التحرير الاقتصادي, التقرير الختامي, الامانة العامة لهيئة المستشارين, وزارة رئاسة مجلس الوزراء, الخرطوم, يونيو2006م, ص52
(48) قسوم خيري بلال, مصدر سابق, ص92
(49) خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل في السودان, منظمة العمل الدولية, 2014م, ص 18
(50) خطة الإستجابة الإستراتيجية, السودان, مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري الإنساني, ديسمبر 2013م
(51) الحروب الأهلية في السودان، فبراير 2016م، 18:15م WWW.FANACK.COM
(52) عمر أنور الزبداني, نحو حكم إسلامي رشيد, دار الحكمة للطباعة والنشر: القاهرة, 2016م, ص 22
(53) حسن توكل أحمد فضل، ورقة بعنوان: إستخدام نموذج قياس للكشف عن محددات ديون السودان الخارجية خلال الفترة من 2008م-1980م، مجلة الشمال للعلوم الإساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية، المجلد2، العدد1، 2017م، ص11
(54) وكالة الأنباء السعودية، إقتصادي / ديون السودان الخارجية ورؤى للحلول، 1/5/2019م، 18:55م AS.VOG.APS.WWW
(55) موقع وزارة الدفاع, جمهورية السودان، العقوبات الدولية المفروضة على السودان، 11/7/2017م، 11:05ص WWW.MOD.GOV.SD
شهاب كرار، الإقتصاد السوداني والعلاقات الخارجية, ورقة عمل مقدمة للورشة الفكرية الإقتصادية للحزب الديموقراطي الليبرالي, في ألفترة من 2011/11/25م إلى 2011/12/15م .SSERADUS.WWW MOC
(56) العقوبات الأمريكية على السودان من 2016م إلى 1988م, موسوعة الجزيرة TEN.AREEZAJLA.WWW
(57) سياسة السودان الخارجية من الحمولة الأيدولوجية إلى البراغماتية, شبكة عاين, 15/2/2016م, WW-MOC.NIYA3.W
(58) ياسر محجوب الحسين، الخرطوم وأساطير السياسة الخارجية، 27/9/2015م، 18:45م TEN.AREEZAJLA.WWW
(59) عبدالرحيم ميرغني, ترجمة عوض حمد, مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي, التخطيط الأمثل في السودان في الستينات, الخرطوم, 2001م, ص27
(60) عبدالوهاب عثمان الشيخ, منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان, (شركة مطابع السودان للعمله: الخرطوم), 2001م, ص121
(61) موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء بدولة السودان DS.VOG.NADUS.WWW
(62) الضي خليفه ابراهيم محمود, التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة في السودان, بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الدبلوم العالي , كلية العلوم السياسية و الدراسات استراتيجية,

جامعة الزعيم الازهري, 2014م, ص 29

(63) الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2031م-2007م), جمهورية السودان: المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي, ص 4

(64) حسن يحي محمد أحمد, أسباب فشل التخطيط الإستراتيجي في السودان, موقع الصحافة, 26ديسمبر2016م, 1:45م MOC.DSAFAHASLA.WWW

(65) مختصر تقييم أداء الخطة الخمسية الأولى, وزارة شؤون رئاسة الجمهورية, المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي, DS.VOG.PSCN.WWW

(66) الخطه الخمسيه الثانية (2012م-2016م), المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي, جمهورية السودان, ص 13

(67) سليمان عبدالله حمد, الآثار السياسية المترتبة على إنفصال جنوب السودان, 21/2/2015م, موقع ادباء الشام TEN.MAHSABADO.WWW

(68) القوات المسلحة السودانية www.wikiped

(69) موقع جمهورية السودان , وزارة الدفاع, تاريخ القوات المسلحة, التنمية DS.VOG.DOM.WWW

(70) سارة حطاب, الجيش الوطني مهام دفاعية واسهام نشيط في دعم المسيرة التنموية, 21/6/2010م, تونس, MOC.SSERUT.WWW

(71) قأنون الهيئة الاقتصادية الوطنية لسنة 1995م DS.NOITULOSTI.DUJ.WWW

(72) موقع جمهورية السودان , وزارة الدفاع, المصدر السابق

(73) القوات المسلحة السودانية gro.aidepikiw.www

(74) عاصفة الحزم gro.aidebikiw.www

(75) نفس المصدر، عاصفة الحزم gro.aidebikiw.www

(76) عاصفة الحزم gro.aidebikiw.www

(77) يخلف توري، الاحلاف العسكرية من منظور القانون الدولي العام، مجلة صوت القانون، العدد الثامن، 2017م، ص481

(78) عمري علي واخرون، دور التفكير الاستراتيجي في ادارة ازمة الارهاب بالسودان، مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية، العدد 14، سبتمبر 2024م، ص26

(79) أحمد الغريب، القدس العربية، ابعاد وملامح الدور الاسرائيلي في السودان، 13/3/2009م ku.oc.sduqla.www

(80) زكي البحيري، مشكلة دارفور اصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م، ص275

(81) منار ومحمد، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2016، ص85

(82) منى عبيد، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الجديدة، محاولة لتطويع الانظمة السياسية الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية،العدد15، بغداد، 2005م، ص38

(83) خلود محمد، ازمة دارفور والمتغير الامريكي، مجلة الدراسات الدولية العدد 39، بغداد، ص 165

(84) مجلس الامن، القرار رقم 1574 (2004)، الامم المتحدة، الجلسة 4988 المعقودة بتاريخ 19/ يونيو/2004م، ص 2

(85) مجلس الامن، القرار رقم 1556 (2004)، الامم المتحدة، الجلسة 5015 المعقودة بتاريخ 30/يوليو/2004م، ص 2

(86) مجلس الامن، القرار رقم 1585 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5137 المعقودة بتاريخ 10/ مارس/2005م، ص 1

(87) مجلس الامن، القرار رقم 1588 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5143 المعقودة بتاريخ 17/ مارس/2005م، ص 1

(88) مجلس الامن، القرار رقم 1590 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5151 المعقودة بتاريخ 24/ مارس/2005م، ص 1

(89) مجلس الامن، القرار رقم 1591 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5153 المعقودة بتاريخ 29/ مارس/2005م، ص 2

(90) مجلس الامن، القرار رقم 1593 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5158 المعقودة بتاريخ 31/ مارس/2005م، ص 1

(91) مجلس الامن، القرار رقم 1627 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5269 المعقودة بتاريخ 23/ سبتمبر/2005م، ص 2

(92) مجلس الامن، القرار رقم 1706 (2006)، الامم المتحدة، الجلسة 5519 المعقودة بتاريخ 31/ اغسطس/2006م، ص 1

(93) مجلس الامن، القرار رقم 1769 (2007)، الامم المتحدة، الجلسة 5727 المعقودة بتاريخ 31/يوليو/2007م، ص 4

(94) السودان – دارفور، الاغتصاب سلاحا في الحرب، منظمة العفو الدولية، 19/6/2004م الوثيقة رقم ARF 54/076/2004، ص 5

(95) بينهم قادة بالدعم السريع .. هؤلاء المتهمون الستة في جرائم دارفور، 29/12/2023م ten.areezajla.www

(96) السودان: تطهير عرقي في غرب دارفور، 9/5/2024م gro.wrh.www

(97) السودان 2023 ماسي 9 اشهر من الحرب وانفراجات وشيكة، 29/12/2023م moc.7muoy.www

(98) محمد امين يس، القتال حول الفاشر يشتد واتهامات للدعم السريع بالتخطيط لابادة جماعية، 24/5/2024م moc.taswaa.www

(99) مرصد حقوقي ارتفاع اعداد المفقودين في سنجة الى حوالي 1300 شخص 8/7/2024م ten.enubirtnadus.www

(100) مزدلفة عثمان، اعتداءات جنسية وانتهاكات مروعة شهادات ضحايا الدعم السريع في السودان، 14/2/2024م www.aljazeera.net

محمد محمد عثمان، نساء يروين لبي بي سي كيف تلجا قوات الدعم السريع للاغتصاب كسلاح للترهيب، 2023/6/26م www.bbc.com

(101) احمد يونس، صحيفة الشرق الاوسط، 15 مارس 2024م www.aawsat.com

مخاوف من تدفق الارهابيين الى السودان، 2023/8/21م، 14:28 www.okaz.com.sa

بيان مشترك بشان التزامات مباحثات جدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وزارة الخارجية الامريكية، 2023/11/7م www.state.gov

اعلان جدة الثاني، وثيقة غير منشورة، جدة - المملكة العربية السعودية، 2023/5/20م، ص 3

(102) عمري علي واخرون، دور التفكير الاستراتيجي في ادارة ازمة الارهاب بالسودان، مرجع سابق، ص 31